

المولد.. وميلاد الحكومة

احتفل العالم بمناسبتين متشابهتين ومتقاربتين، ذكرى مولد النبي محمد ﷺ في الثاني عشر من ربيع الأول الجاري، ويحتفل بذكرى ميلاد نبي الله عيسى عليه السلام يوم الأحد القادم في الخامس والعشرين من كانون الأول. وإذا كان من حق المؤمنين أن يحتفلوا بمثل هذه الذكريات لما تحملها من معان سامية ارتبطت بمولد كل من الرسولين الكريمين، فإن المستجدات على الساحة اللبنانية تتيح لجميع اللبنانيين أن يحتفلوا بإنجازات حملت إليهم البهجة والسرور، هي انتخاب رئيس للجمهورية بعد شغور هذا الموقع قرابة ثلاثين شهراً، وتكليف رئيس جديد للحكومة اللبنانية، وتشكيل حكومة العهد الأولى وانعقاد أولى جلساتها يوم الأربعاء الماضي. وإذا كان معظم اللبنانيين قد اشتكوا من تضخم عدد الوزراء رغم أن عمر الحكومة سيكون قصيراً إذا التزمت بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها، إلا أن البيان الصادر عن جلسة مجلس الوزراء الأولى حمل عناوين واعدة لاجتماعات المجلس، خاصة أنها حددت يوم الأربعاء من كل أسبوع موعداً للانعقاد. فهل تستكمل الحكومة عدتها كما استكملت عديدها، لتكون حكومة كل لبنان وكل اللبنانيين، عندما تلبى حاجاتهم وتقدم لهم ما يستحقون من إنجازات وخدمات.

١٦
صفحة

١٠٠٠
ليرة



هل تنجح الحكومة في تجاوز البيان الوزاري وقانون الانتخاب؟

بعد تشكيل الحكومة هل يشهد البلد رخاءً واستقراراً؟

بيان موسكو يضع مبادئ تسوية سياسية في سوريا

جغرافيا عسكرية جديدة بعد حلب باتجاه الرقة وريف دمشق



اغتيال السفير الروسي في تركيا السرديات والتداعيات

أردوغان: افتتاح نفق أوراسيا رسالة واضحة لمن يحاول إيقاف التطور في بلادنا



«سياسة المكيدة» بين السيسي والسعودية.. إلى أين؟

المعارضة المصرية وإدارة الخلاف هل قاربت النضج؟



وجهة نظر

لماذا تأخر إعلان الحكومة أسبوعاً؟

الولادة الساخنة للحكومة اللبنانية العتيدة، التي تحدثنا عنها الأسبوع الماضي حصلت تحت وطأة العديد من العوامل السياسية الضاغطة والمتعلقة في معظمها بميزان القوى داخل مجلس الوزراء وبالتسوية المفترض إجراؤها أو التوصل إليها حول القانون الانتخابي الذي يجب أن تجرى على أساسها الانتخابات النيابية في الربع المقبل. وقد حرصت كافة الجهات السياسية على إثبات قوة أوزانها من خلال توزيع الحقائق الوزارية في الحكومة الجديدة، ولكن تغيرات هامة حصلت على هذا الصعيد ينبغي التوقف عندها.

يأتي في طبيعة هذه التغيرات الخروج من ثنائية المعسكرين الثامن والرابع عشر من آذار بعد أن ارتسمت خريطة جديدة من التحالفات ارتكزت أساساً على «تفاهم معراب» بين حزب القوات اللبنانية و«التيار الوطني الحر» وما تلاه من تبني رئيس المجلس النيابي نبيه بري لترشيح النائب سليمان فرنجية للرئاسة الأولى. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال انضراط عقد هذين المعسكرين اللذين يتقاسمان الساحة السياسية اللبنانية منذ شباط ٢٠٠٥، بل إعادة تموضع داخل كل من المعسكرين. وهذا ما يتم تعميقه وتثبيته في المرحلة اللاحقة للانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أوصلت العماد ميشال عون إلى سدة الرئاسة الأولى.

وقد لوحظ أن الحصص الأكبر في الحكومة الحالية قد ذهبت إلى الرئيس ميشال عون و«التيار الوطني الحر» مجتمعين اللذين نالا تسعة مقاعد وزارية من أصل ثلاثين مقعداً وزارياً. في الوقت الذي نال فيه «تيار المستقبل» سبعة مقاعد و«القوات اللبنانية» أربعة مقاعد. وهنا سجل توسع واضح في حصص حزب القوات اللبنانية التي كانت تقتصر حصتها في حكومات الثلاثين السابقة على وزيرين اثنين... ولكن تفاهم معراب الذي منح العماد عون غطاءً مسيحياً أوسع وساهم في إزالة العقبات من أمامه إلى قصر بعيداً، منح في المقابل تعهداً من «التيار الوطني الحر»، «للوقت» تمثيلاً أوسع في الحكومة الحالية. وقد حصل كل ذلك تحت عنوان توحيد الصف المسيحي واستعادة الحقوق المسيحية المهضومة. علماً أن مطاردات عديدة شهدتها ساحة التشكيل الحكومي حول العديد من الوزارات التي كان يطالب بها حزب القوات والتي كان آخرها وزارة الأشغال، قبل انزاعها منه ومنحها لتيار المردة بدعم وتأييد من الرئيس نبيه بري.

ويبدو واضحاً أن النائب وليد جنبلاط الذي كانت حصته الوزارية في حكومات الثلاثين وزيراً السابقة، قد انحسرت لتصبح وزيرين فقط بينهما وزير دولة (أيمن شقير). وينبع هذا الزهد الجنبلاطي البين من رغبة لدى سيد قصر المختارة بالحرص الكبير على وحدة الصف الدرزي من خلال توزيع الأمير طلال ارسلان. هذا في الوقت الذي تتجه فيه أنظار الزعيم وليد جنبلاط إلى القانون الانتخابي الذي يفضو بأهميته أهمية الحكومة وميزان القوى داخلها. ولأن القانون الانتخابي قد يحدد أحجام القوى السياسية والطائفية على امتداد عشرات السنين المقبلة. ويرى بعض المراقبين أن انحسار الحصص الوزارية الجنبلاطية مثل تحجيماً طوعياً أقدم عليه رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي من أجل ضمان وتحقيق أهداف سياسية أكبر.

وقد قيل اثر تشكيل الحكومة إن الرئيس ميشال عون والوزير جبران باسيل قد آخرا تشكيل الحكومة أسبوعاً كاملاً بغية الحؤول دون رسم صورة مفادها أن إعلان الحكومة يكون من قصر بعيداً ولا يمكن أن يحصل من عين التينة على لسان النائب سليمان فرنجية الذي كان قد أعلن حل مشكلة وزارة الأشغال وتمثيل «تيار المردة».

وأخيراً شكلت الحكومة بعد شهر ونصف من الأخذ والرد، وبقي أن يتمكن السياسيون اللبنانيون من ان يجتروا معجزة إجراء الانتخابات النيابية الكريمة وقانونها الانتخابي الصعب المنال. ■

أيمن حجازي

للانتخابات النيابية تمهيداً لإجرائها في مواعيدها.

«المستقبل» تدعو إلى الإسراع في إنجاز البيان الوزاري

أعربت كتلة «المستقبل» النيابية عن ترحيبها بإنجاز تأليف الحكومة الجديدة برئاسة الرئيس سعد الحريري، أملاً «أن تنجز بيانها الوزاري في أقرب فرصة بما يسرّع في انعقاد الجلسة البرلمانية لنيل الثقة ولكي تتفرغ بعدها الحكومة وأعضاؤها للعمل ك فريق عمل متعاون». وشددت على وجوب «أن تعمل الحكومة بجد على مواكبة إنجاز القانون الجديد للانتخابات»، مذكراً بأنها «تتمسك بصيغة القانون المختلط بين النظامين الإكثري والنسبي، إلى أن تزول سلطة وسيطرة منطلق السلاح الميليشيوي». واستنكرت «اغتيال السفير الروسي في تركيا، والجرائم المروعة التي ترتكب بحق أبناء مدينة حلب السورية الشهيدة».

مراكز المعاينة الميكانيكية تعود إلى العمل

أعلنت شركة «ميكانيك» في بيان صادر عن مديرها العام وليد سليمان أن «مراكز المعاينة الميكانيكية كافة عادت إلى عملها من يوم الثلاثاء وطوال أيام الأسبوع، بما فيها الأحاد والإعياد من الساعة ٧.٣٠ حتى الساعة ٦.٠٠ مساءً».

باسيل: ليشمل إعمار سورية تعويض الجوار



اعتبر وزير الخارجية جبران باسيل في كلمته أمام الاجتماع الوزاري العربي - الأوروبي الرابع الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، أن «لبنان يجد نفسه في شكل طبيعي في الفضاء العربي - الأوروبي لكونه بلداً منتصباً إلى العالم العربي ومنفتحاً على أوروبا». وشدد على أن «المرحلة المقبلة ستكون مرحلة الاستقرار وتكريس الوحدة الوطنية والإصلاح ومقاربة الاستحقاقات الديموقراطية بما يعزّز التراث الديموقراطي اللبناني من خلال إجراء الانتخابات النيابية في موعدها».

قدّمت لها، في إشارة إلى عروض قدّمتها شركاته للاستحواذ على «سعودي أوجيه» في مقابل دفع ديونها.

المجلس الدرزي: سنجابه أي قانون يريد عزلنا

شدد المجلس المذهبي الدرزي على أهمية التوصل إلى قانون انتخابي جديد يؤمن صحة التمثيل لجميع أطراف الوطن ويمنع عنها أي غبن، ويعتمد العدالة بعيداً من أي محاولات إغائية لأي من المكونات الأساسية في البلاد، مؤكداً أن «أي قانون يخفي محاولات عزل سوف يجابه بالوسائل والطرق المتاحة، لأن استقرار الوطن يعتمد أولاً وأخيراً على حسن التمثيل ومشاركة كل أبنائه وحفظ مكوناته».

ورحب، خلال اجتماعه برئاسة شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ نعيم حسن، في فردان، بتأليف الحكومة برئاسة الرئيس الحريري، ودعا إلى تعاون فاعل بين القوى المشاركة فيها، وإلى تكامل بينها وبين المجلس النيابي لمعالجة الملفات الضاغطة، الحياتية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، برعاية وطنية من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون.

ترحيب بريطاني بولادة الحكومة اللبنانية

هنا وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني توبياس إوود رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الوزراء سعد الحريري بولادة الحكومة الجديدة، وعدّها «خطوة أخرى مهمة بالنسبة إلى لبنان»، متمنياً «أن يعزز الاتفاق على تعيين أعضاء هذه الحكومة ثقة الشعب اللبناني بالعملية السياسية في بلده».

وقال في بيان صدر عن السفارة البريطانية: «الملكة المتحدة صديق وشريك قوي للبنان، وأتطلع قدماً إلى أن يكون حكم هذه الحكومة لما هو في مصلحة اللبنانيين كافة، وأن تحقق تقدماً في أهدافها الأمنية والاقتصادية والتنموية الحيوية». وأمل «أن تتفق الحكومة الجديدة خصوصاً على إطار العمل بشأن الانتخابات الوطنية التي ستجرى في السنة المقبلة، وضمان إجرائها في موعدها وتماشياً مع المعايير الدولية».

حوار «المستقبل» و«حزب الله» يتوقع «ثقة سلسة»

انعقدت جلسة الحوار الـ ٣٨ بين «تيار المستقبل» و«حزب الله» في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة، حيث نقلت أوساط المجتمعين لـ «المستقبل» أنّ الجلسة سادتها أجواء ارتياح متبادل لتشكيل الحكومة، وسط توقع حيازتها «ثقة سلسة» من مجلس النواب، مشيرة في ما يتصل بقانون الانتخابات النيابية العتيد إلى أنّ المتحاورين أكدوا «أولوية قانون الانتخاب» على جدول أعمال الحكومة الجديدة، مع التشديد على ضرورة التوصل إلى توافق وطني حول صيغة القانون العتيد.

وأثر انتهاء الجلسة بمشاركة مدير مكتب الرئيس سعد الحريري نادر الحريري والوزير نهاد المشنوق والنائب سمير الجسر عن «المستقبل»، والمعاون السياسي للأمين العام لـ «حزب الله» حسين الخليل والوزير حسين الحاج حسن والنائب حسن فضل الله عن الحزب، بحضور الوزير علي حسن خليل، أوضح البيان الصادر عن المجتمعين أنّهم «باركوا للبنانيين جميعاً بالأعياد المجيدة، وهنأوا الحكومة الجديدة معربين عن نظرتهم الإيجابية حيال تشكيلها وأملين أن تسارع بمهامها لمعالجة الملفات الحيوية وفي طليعتها وضع قانون عصري

جنبلاط: لسنا لقمة سائغة

نّبّه رئيس «اللقاء الديموقراطي» النيابي اللبناني وليد جنبلاط في تغريدة له عبر «تويتر» إلى «أننا لسنا بلقمة سائغة لتباع أو تشتري على مذبذبات التسويات»، قائلاً: «من أين خرج فجأة الشعور بضرورة قانون انتخابي يؤمن سلامة التمثيل، وكان النواب الحاليين لا يمثلون أحداً». ومضى قائلاً: «كفى تنظيراً وتطيلاً حول نسبية ملزمة آتية ولازمة والإبطل التمثيل، لسنا بقطيع غنم ليسلم مصيره وسط هذه الغاية من الذئاب. ميزة لبنان احترام وتأكيد التنوع فوق كل اعتبار».

فرعون: لا أعرف ما يمكن لوزارتي تخطيطه



قال وزير الدولة لشؤون التخطيط ميشال فرعون بعد زيارته رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع إن «التنسيق سيكون أكبر مع الأخير، ولا سيما بعد تشكيل الحكومة»، شاكرًا جعجع على دعمه.

ولفت إلى أنه و«جعجع وكل المعنيين مصرّون على العودة إلى وزارة السياحة، ولكن المفاجأة أنه مع إعلان الحكومة لا أعرف ماذا حصل في الدقائق الأخيرة».

إجراءات أمنية لحماية السفارة الروسية

أبلغت السلطات الأمنية اللبنانية السفارة الروسية لدى لبنان بجاهزية لاتخاذ إجراءات أمنية في محيط السفارة على خلفية اغتيال السفير الروسي لدى أنقرة اندريه كارلوف الإثنين الماضي. واتصل وزير الداخلية نهاد المشنوق بالسفير الروسي الكسندر زاسبكين، ناقلاً تعازي الحكومة اللبنانية إلى القيادة الروسية، وأبلغه «أنه بناءً على تعليمات رئيس الحكومة سعد الحريري، فإن جميع الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، فضلاً عن الجيش، جاهزة ومستتفزة لتوفير الحماية اللازمة للسفارة والعاملين فيها». ولقي الاعتداء على الديبلوماسي الروسي في أنقرة استنكارات في بيروت، كذلك الاعتداء الإرهابي الذي استهدف برلين وسقط فيه جريح لبناني يدعى محمد حسن وهبه.

«مجتهد»: «أوجيه» تستحق ما حدث لها!

كشف المغرّد السعودي الشهير «مجتهد»، في تغريدات على موقع «تويتر»، أن ولي العهد السعودي وزير الدفاع محمد بن سلمان سأل، خلال اجتماع مع رؤساء تحرير الصحف وإعلاميين سعوديين تناول الإجراءات التقشفية المقبلة في إطار «رؤية ٢٠٣٠»، عن مستحقات شركة «سعودي أوجيه» تحديداً، فزعم أنها «لن تستفيد من استلام مستحقاتها، ولن تستطيع دفع الديون المتركمة حتى لو بيعت بالكامل». واعتبر أن شركة «سعودي أوجيه» «تستحق ما حدث لها لأنها لم تقبل عروضاً

الجماعة الإسلامية تطالب الحكومة بقانون عادل للانتخابات وتجدد استنكارها المجازر بحق أهالي حلب

عادل يؤمن صحة التمثيل على المستوى الوطني أولاً، والعمل سريعاً على حل مشكلات المواطنين في الخدمات الأساسية التي هي من أولى واجبات أية حكومة.

– إننا إذ نجدد استنكارنا لما يجري في حلب من إبادة جماعية، وتهجير متعمد لأهلها على مرأى ومسمع من العالم، بل بمشاركته، نرى أن المؤسسات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان باتت مشغولة وعاجزة، ونطالب الأمة بالوقوف خلف مشروع يحمي أبناءها ومدنها وتاريخها، ويضع حداً لهذا التفوق الوحشي الذي يريد النيل منها.

شهدت نهاية الأسبوع تأليف الحكومة الأولى في العهد الجديد، واستمرار معاناة ومأساة أهالي حلب خاصة، والشعب السوري عامة، وإننا في المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان نؤكد الآتي:

– إننا إذ نرحب بتشكيل حكومة العهد الأولى، نعتبر أن إطلاق صفة الوحدة الوطنية عليها يتناقض مع تغيب قوى سياسية فاعلة عنها، إضافة إلى إخضاع عملية التأليف للكثير من الضغوط والابتزازات والمساومات التي لا تبشر بخير. ونؤكد أن التحدي الأساسي أمام هذه الحكومة هو إجراء الانتخابات النيابية في وقتها وفق قانون جديد

كلمة الأمان

ادراجها في قانون الانتخابات المطلوب اجازته في أول انعقاد للمجلس النيابي بعد التصويت على الثقة بالحكومة.

كل هذه المطبات والمخالفات جرى تجاوزها والسماح بها من أجل الإسراع في تشكيل الحكومة، وكلها مع الأسف الشديد جاءت من طرف واحد هو رئيس الحكومة المكلف، الطرف الذي يناط به أمر تشكيل الحكومة بناء على المشاورات الملزمة التي يجريها رئيس الجمهورية. أما رئيس المجلس النيابي فهو رئيس لكتلة نيابية وليس لصفته رئيساً لمجلس النواب. وإذا كان هذا الرئيس المكلف قد أبدى مرونة كبيرة وأطلق مبادرة غير مسبوقة عند تسمية رئيس الجمهورية المرشح، فإن الواجب والعرف يقتضيان أن يرد له الطرف الآخر التحية بمثلها وليس الاستمرار في استنزافه ودفعه باتجاه المزيد من التنازل، لأن هذا ما ينعكس على رصيده الشعبي ووزنه الحكومي والنيابي، خاصة أن حكومته قد يمتد بها الأجل لتتحول الى حكومة تصريف أعمال، أو حكومة تتولى مسؤوليات المجلس النيابي، كما تولت حكومة الرئيس سلام مسؤوليات رئيس الجمهورية، الذي عانى مركزه شغوراً امتد أكثر من ثلاثين شهراً.

أخيراً، تأتي المصالحة الوطنية اللبنانية وانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة وفاقية، في وقت تشهد فيه الساحة الإقليمية مصالحتات وتفاهات وطنية غير مسبوقة. وإذا كان المراقبون يرون أن الأزمة اللبنانية كانت ولا تزال موازية للأزمة السورية، فإن انعقاد مؤتمر موسكو وبعده في كازاخستان وجنيف، مؤشراً واضح على أن الأزمات تؤذن بالأفول. فالأزمة الليبية تكاد تطوى صفحاتها بالوصول إلى تفاهم على حكومة وفاق وطني، والأزمة اليمنية تتجه الى الحلحلة بعد وصول أطرافها الى طريق مسدود، خاصة بعد إعلان دولة الكويت استعدادها لرعاية مفاوضات مصالحة وطنية بين طرفي النزاع في اليمن. وإذا كان وزراء خارجية تركيا وإيران قد استطاعوا الجلوس حول طاولة واحدة مع وزير الخارجية الروسي في موسكو، في غياب التمثيل الأميركي عن هذه المفاوضات، فإن وقف إطلاق النار الذي تلتزم به جميع أطراف الصراع في سوريا، يبشر بقرب التفاهم على حل سياسي تتبناه جميع الأطراف، الإقليمية والدولية، ويقبل به الشعب السوري الذي انهكته الصراعات الداخلية والحرب التي سميت أهلية.

وبانتظار أيام قليلة قادمة، سوف تكون الحكومة (حكومتنا) قد أنجزت بيانها الوزاري، لينعقد المجلس النيابي كي يناقش البيان الذي يكرر الجميع أنه سوف يشكل انعكاساً لخطاب القسم الذي ألقاه رئيس الجمهورية بعد التصويت على انتخابه أمام المجلس النيابي..

كل ذلك إذا صدقت النوايا وسقطت خيارات سوء الظن التي يراهن عليها الكثيرون. لأن لبنان جزء من المنطقة وأزماتها كما هو جزء من أمنها واستقرارها، والعودة الموعودة إلى الحياة الطبيعية التي يفترض أن يرحب بها الجميع.

بعد انتظار استمر سنتين وعشرة أشهر، تشكلت الحكومة اللبنانية برئاسة سعد الحريري، بعدما انتخب المجلس النيابي العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية. وإذا كانت الانتخابات الرئاسية قد أجريت بعد سلسلة مبادرات وتنازلات صدر معظمها عن الرئيس الحريري حرصاً على مستقبل البلد وأمنه واقتصاده، كما يقول أنصار الرئيس الحريري، أو حرصاً منه على أن يعود رئيساً لمجلس الوزراء كما يقول الفريق الآخر.. فإن عملية تشكيل الحكومة استدعت تنازلات واسعة، استرضاءً لرئيس الجمهورية الجديد وفريقه السياسي والطائفي، مما سوف تكون له تداعياته عند أول استحقاق تواجهه الحكومة، وهو صياغة البيان الوزاري الذي سوف يجري طرحه في المجلس النيابي لتحوز الحكومة على أساسه الثقة.

بدءاً بتشكيل الحكومة، يجري رئيس الجمهورية مشاورات ملزمة لأعضاء المجلس النيابي، يجري بعدها تكليف من يحوز الأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة، سواء كانت حكومة إجراء انتخابات أو تصريف أعمال، قصيرة الأجل أو طويلة الأمد. وقد لاحظ المراقبون أن الرئيس المكلف كان يتنقل بين قصر بعبدا حيث رئيس الجمهورية وعين التينة حيث منزل رئيس المجلس النيابي، وقد بدا الرئيس المكلف مجرد ساعي بريد ينقل الى الرئيسين نتائج مشاورات أو يتلقى منهما وجهات نظرهما في الأسماء المطروحة. وقد برزت عدة أسماء أسندت الى أصحابها عدة حقائب وزارية لم تكن مطروحة في الساحة السياسية، فهل يصبح هذا الأسلوب عرفاً معمولاً به (دستورياً) في الساحة اللبنانية؟

الجانب الآخر عند تشكيل الحكومة، هو المراوحة بين أن تكون الحكومة ثلاثينية (من ثلاثين وزيراً) أو من أربعة وعشرين، مع أن عمرها لا ينبغي أن يزيد عن ستة أشهر، سواء جرى الالتزام بأخر تمديد للمجلس النيابي أو اعتمدت الهرطقة الدستورية التي تصف التمديد القادم بأنه «تمديد تقني»، ولا أدري الفرق هنا بين أي من التمديدتين المخالفين للدستور!

لكن الإشكالية الأكبر عند تشكيل الحكومة برزت في الحقائق وتوزيعها على ثلاثين طامحاً في حقيبة الوزارة. فماذا عن حقيبة المرأة التي يتولاها رجل.. وماذا عن حقيبة «التنمية الإدارية» التي أسندت إلى طبيبة تحاليل طبية، قالت -وقال الرئيس المكلف- أنه لم يكن يعرف عنها شيئاً، سوى طرح الرئيس بري لاسمها قبيل إعلان الحكومة. وماذا عن وزارات شؤون النازحين، ورئاسة الجمهورية، وشؤون مكافحة الفساد، وغيرها من الحقائق التي تحتاج الى برامج وخطط ودراسات، مع أن عمر الحكومة لا ينبغي أن يزيد على أشهر قليلة، حتى تجري الانتخابات النيابية في موعدها المقرر أو قريباً منه؟!

ثم ماذا قبل ذلك وبعده عن الكوتا النسائية، فقد توقف الرؤساء الثلاثة عند ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، سواء في المجلس النيابي أو مجلس الوزراء، وطرح بعضهم أن لا يقل نصيب المرأة عن ثلاثين في المئة من أعضاء الحكومة، والمجلس النيابي، بموجب «كوتا نسائية» يجري

بعد تشكيل الحكومة هل يشهد البلد رخاءً واستقراراً؟

الحكومة الجديدة.. هل تنجح في تجاوز البيان الوزاري وقانون الانتخاب؟



الرئيسان: الحريري وعون

عقدة العقد بالنسبة إلى كل القوى السياسية؟ قبل الحديث عن البيان الوزاري للحكومة، وقانون الانتخاب الذي أطلق عليه الرئيس بري تعبير «الجهاد الأكبر»، لا بد من التوقف عند الأجواء التي أثارها إعلان تشكيل الحكومة على الصعيد الوطني العام.

في هذا الإطار يمكن القول إن الأجواء الإيجابية شبه غائبة على الصعيدين السياسي والشعبي بعد إعلان تشكيل حكومة العهد الأولى التي أطلق عليها الرئيس سعد الحريري شعار «حكومة الوفاق الوطني».

فعلى الصعيد الشعبي، غابت مظاهر الترحيب بالحكومة حتى من قبل أنصار «التيار الوطني الحر» و«تيار المستقبل»، حيث يسود شعور وكان الحكومة جاءت بفعل ضغوط سياسية مارسها الثنائي الشيعي على الرئيسين عون والحريري.

أما على الصعيد السياسي، فيتحدث البعض عن غلبة سياسية في التشكيل الحكومية لفريق ٨ آذار الذي وصلت حصته الوزارية بالاشتراك مع العماد عون إلى ١٧ وزيراً، وهو ما يضع الرئيس عون على المحك سياسياً. هل يلعب دور الحكم بين القوى السياسية المشاركة في الحكومة، وهو يعلم جيداً حجم التباينات السياسية والطائفية التي تحكم الحكومة، أم ينحاز إلى «حزب الله» وفريق ٨ آذار كما يأمل هذا الفريق، ولا سيما في ما يتعلق بقانون

بعد مخاض عسير وصراع إرادات بين القوى السياسية المختلفة من أجل اثبات الحضور، لا أكثر ولا أقل، ولدت الحكومة اللبنانية الأولى في عهد الرئيس ميشال عون الذي قال قبل إعلان تشكيلها إن هذه الحكومة لا تمثل حكومة العهد الأولى. وهذا إن دل على شيء فهو يدل على خيبة الأمل التي انتابت الرئيس عون من حجم العقد السياسية والطائفية التي رافقت عملية تشكيل حكومة الرئيس سعد الحريري، وهو الذي كان يأمل انطلاقة مغايرة للعهد تتسم بالقوة والسلاسة، إلا أن كل ذلك تبخر بسبب تكليف «حزب الله» للرئيس نبيه بري مهمة «الجهاد الأكبر» في عملية تشكيل الحكومة أولاً، وفي أم المعارك ثانياً والمتمثلة بقانون الانتخابات، وهو ما أكده العماد عون بالقول: «إن مهمة الحكومة إجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها».

لكن بعد انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية، وإعلان الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة الجديدة، هل يمكن القول إن الأمور في لبنان تسير في إطارها السليم، أم أن الأمور لم تسلك بعد، خصوصاً أن أمام الحكومة الجديدة مهمة أولى تتمثل في الاتفاق أولاً على البيان الوزاري للحكومة، ومن ثمة تنصرف إلى معالجة قانون الانتخابات النيابية الذي يمثل

الانتخابات بصفة خاصة، وقد أشار الى ذلك وزير الدولة لشؤون المرأة جان أوغاسبيان، حيث تحدث عن وجود عدد من المسائل الداخلية تمثل «ربط نزاع مثل ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة وسلاح حزب الله والتدخل في الخارج وحياد لبنان»، وأضاف: «إن هذه المسائل في ظل العمر القصير للحكومة ومسؤولياتها المحددة من الصعب أن تكون واردة في البيان الوزاري ومن مصلحة الحكومة تجنب القضايا الخلافية».

إذاً، البيان الوزاري وطريقة التعاطي معه وما سينضمه ستكون الاختبار الأول للعهد الجديد وللحكومة برئاسة الرئيس سعد الحريري.

النقطة الثانية وهي الأهم التي تعول عليها كل القوى السياسية هي قانون الانتخاب.

فبالنسبة إلى «حزب الله» النسبية الكاملة هي الممر الإلزامي للانتخابات، وقد عبّر عن ذلك النائب علي فياض بعد اجتماعه مع النائب ألان عون، حيث أعلن النائب فياض أن «النسبية الكاملة ممر إلزامي للانتخابات، وموقف «الحزب» و«التيار الوطني الحر» واحد حول قانون الانتخاب والنسبية الكاملة»، وقد أكد ذلك النائب ألان عون بالقول: «إن «التيار» و«الكتل» ينطلقان من النسبية الكاملة في قانون انتخاب يؤمن تمثيلاً للجميع».

وهذا الكلام إذا ما تبناه بصورة كاملة الرئيس عون و«التيار الوطني الحر»، فإنه سيعني فتح جبهة كاملة مع «تيار المستقبل» و«الحزب التقدم الاشتراكي» وحزب الكتائب، وحتى مع «القوات اللبنانية» التي تفضل النظام المختلط بين النسبي والأكثرية.

قد يقول البعض إن من السابق لأوانه الحكم على عمل الحكومة، وعلى ما سيكون عليه قانون الانتخاب في ظل المظلة الإقليمية والدولية التي ترعى الوضع في لبنان، والتي ساهمت رغم كل الظروف المحيطة باستمرار الأمن والاستقرار فيه، إلا أن ذلك لا يمنع من القول إن كل المؤشرات السياسية تقول إن البعض يريد بعد أن نجح في فرض خياره الرئاسي والحكومي أن يفرض خياره الانتخابي، وهنا ستكون الطامة الكبرى على لبنان واللبنانيين. ■

بسام غنوم

حكومة الوحدة الوطنية.. تغييب الساحة الإسلامية هل يحفظ المشروع الوطني؟

على المحاصصة والإستثنائية والمساومات. لقد كان الأجدد بالرئيس سعد الحريري أن يعمل على تمثيل كافة قطاعات الساحة الإسلامية في هذه الحكومة، لضمان وحدة هذه الساحة في مواجهة التحديات التي تواجهها وتواجه مشروع بناء الدولة في المرحلة المقبلة، وأن لا يحتكر للمستقبل هذا التمثيل، مع احترامنا لكل الوزراء الذين عيّنا في هذه الحكومة. المرحلة كانت تقتضي أن تكون هذه الساحة متكاملة في ما بينها للمضي في مشروع بناء الدولة، وحماية المشروع الوطني الذي بات مهدداً من مشاريع أخرى توصف بأنها غير وطنية بل تعبّر عن ذهنيات خارج إطار الوطنية والشراكة الحقيقية الفعلية. ولا بد هنا من التذكير أن الملكة العربية السعودية سعت من أجل أن تنفتح في علاقاتها على كافة المكونات اللبنانية على المستويين الديني والسياسي، وتخلت عن مفهوم حصريّة التمثيل أو العلاقة الأحادية، إلا أن هذه المحطة الحكومية جعلت ممارسة الرئيس المكلف تختلف عن الشعاع، وجعلها تخضع لمنطق الخسارة والريح الانتخابي، وبالتالي فإن ذلك يضعف الساحة الإسلامية، ومعها المشروع الوطني، مشروع بناء دولة المؤسسات والمواطنة.

لقد اتسع التمثيل عند المكونات الأخرى في البلد لكل القوى السياسية لتشارك في الحكومة، إلا في الساحة الإسلامية ضاق بمكوناتها، وكان البعض لم يتعظ ولم يتعلم من تجربة السنوات والمراحل الماضية ليضيف إلى خسائره خسائر قد تمنى بها ساحتنا الإسلامية لاحقاً، وأرجو أن أكون مخطئاً. ■

يجد «المستقبل» ولا الرئيس الحريري إلى جانبه القوى المفترض أنها تقف إلى جانبه في مثل هذه المحطات، وقد تابعت كيف وصف الرئيس نجيب ميقاتي هذه الحكومة وقال إنها تحمل عناصر تفجير داخلها، وكيف قالت الجماعة الإسلامية في بيانها إن صفة «الوحدة الوطنية» لا ينطبق على حكومة قامت

بالطبع ليس فيه مصلحة الساحة الإسلامية، ولا للمستقبل ذاته، إذ إن الحريري في هذه الحكومة التي لا يملك فيها الاكثريّة يحتاج إلى ساحتته كي تقف معه في مواجهة التحديات التي تعصف بلبنان والمشروع الوطني الذي يريد بناء مؤسسات الدولة، كما يريد النهوض بها، ولكن في هذه الحالة من الاحتكار لن



واثل نجم - كاتب وباحث
بعد قرابة ستة أسابيع على تكليف الرئيس سعد الحريري بتشكيل حكومة العهد الأولى، وبعد جولات وجولات من النقاشات والاتصالات والمشاورات الكثيفة وغير الكثيفة، توصل الرئيس الحريري بالتشاور مع رئيس الجمهورية ميشال عون إلى تشكيل حكومة أعلنها مساء الأحد الماضي بطريقة مفاجئة، إذ إن كل التوقعات التي سبقتها مجموعة تصريحات كانت توحى أن التشكيل سستأخر إلى ما بعد الأعياد، وأن الرئيس الحريري سيغادر إلى باريس أو إلى الرياض لقضاء هذه الفترة من الراحة أو التريث. ولكن بصورة مفاجئة، أعلن زيارته لقصير بعداً، وقد استدعي الصحفيون على عجل، ومن هناك وبعد حضور رئيس المجلس النيابي نبيه بري كما تقضي الاعراف والدستور، أعلن تشكيلته الحكومية من ثلاثين وزيراً خلافاً لما كان متوقعاً، أو بالأحرى لما كان قد قاله مراراً وأكد، وهو أن الحكومة ستكون من أربعة وعشرين وزيراً، وبذلك أسدل الرئيس الحريري، ورئيس الجمهورية ميشال عون الستارة على ملف الحكومة، إذ إن بيانها الوزاري لن يكون عقبة كاداء أمام نبيلها الثقة في المجلس النيابي، إذ إن الكتل النيابية التي يمكن أن تمنح أو تحجب الثقة عن الحكومة وتحاسبها هي موجودة في داخلها من خلال نظام المحاصصة الذي اعتمد عند التشكيل.

لقد أعلن الرئيس الحريري أن هذه الحكومة هي حكومة وحدة وطنية، وبالطبع للكلمة معنى قد لا ينصرف بشكل كامل في هذه الحكومة، كذلك أعلن أن من أهم وظائفها إجراء الانتخابات النيابية في وقتها (أي أول الصيف المقبل) ووفق قانون جديد، وهنا أيضاً قد يكون في الكلام نوع من المجازفة والمبالغة، ولكن يبقى المهم في التشكيل الحكومية التي منحت صفة الوحدة الوطنية.

في نظرة سريعة إلى تشكيلته الحكومية نرى أنها غيّبت بعض القوى السياسية والحزبية عنها إما بالتهميش، وإما بمنحها تمثيلاً غير وازن على طريقة الإحراج للإخراج، وهذا ما يمكن القول إنه سحب صفة «الوحدة الوطنية» عن هذه الحكومة، إذ إن الوحدة الوطنية تقتضي تمثيل كافة المكونات السياسية في الحكومة، خاصة إذا كان ذلك متاحاً ومتوفراً.

وهنا نأتي إلى الساحة الإسلامية وتمثيلها في الحكومة الجديدة، إذ نرى في هذه الحكومة أن «تيار المستقبل» احتكر تمثيل المسلمين السنة في الحكومة، مع أن كل المؤشرات وحتى الانتخابات البلدية الأخيرة التي جرت قبل بضعة أشهر أظهرت تراجع تمثيل «المستقبل» في الساحة الإسلامية، وقد كان من الممكن أن تتاح الفرصة لتمثيل هذه الساحة في الحكومة من خلال بعض الوزراء والوزارات، وخاصة تلك التي تمتلك حضوراً شعبياً وخدمياً في معظم المناطق اللبنانية، وهنا نتحدث بشكل واضح وصريح عن التيارات الإسلامية ممثلة بالجماعة الإسلامية، وعن الرئيس ميقاتي، وربما شخصيات وازنة أخرى، إلا أن الرئيس الحريري فضل أن يبقى تمثيل الساحة الإسلامية حكراً على «المستقبل»، وهذا

بعد تجاوز أزمة الانتخابات الرئاسية؛

الرئيس بري وحركة أمل وتحديات ما بعد تشكيل الحكومة؟



المخاوف لدى الرئيس نبيه بري وحركة أمل من العهد الجديد؛ وكذلك اسباب التحفظات تجاه الرئيس سعد الحريري في مرحلة ما قبل الانتخابات الرئاسية وما بعدها؟
تقول مصادر مطلعة على أجواء الرئيس بري وحركة أمل إن أسباب مخاوفهما من العهد الجديد والحذر مما حصل قبل وبعد الانتخابات الرئاسية يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: حالة عدم الارتياح في العلاقة بين الرئيس العماد ميشال عون والرئيس نبيه بري طوال الفترة الماضية ورغبة الأخير بإيصال النائب سليمان فرنجية أو الوزير السابق جان عبيد إلى موقع الرئاسة.

ثانياً: حصول اتفاق بين «تيار المستقبل» و«التيار الوطني الحر» على حسم ملف الرئاسة دون اطلاع الرئيس بري على تفاصيله وعدم التنسيق بين الرئيس سعد الحريري والرئيس بري على التفاصيل.

ثالثاً: التخوف لدى بري والحركة من أن يكون أحد أهداف العهد الجديد استهدافهم تحت عنوان مكافحة الفساد أو انتزاع بعض المواقع والصلاحيات، وهذا ما بدا بارزاً في الأيام الأولى لتشكيل الحكومة.

رابعاً: الاتفاق الثنائي بين «القوات اللبنانية» و«التيار الوطني الحر» والسعي لإعطاء القوات حصّة وازنة في الحكومة على حساب حصّة حركة أمل وحلفائها.

خامساً: بروز الحديث لدى بعض قادة «التيار الوطني» عن العمل لقيام ثنائية سنّية - مارونية أو التذكير بالتعاون بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، ما قد يؤشر إلى استهداف موقع الرئاسة الثانية أو الطرف الشيعي في الحكم.

لكل هذه الأسباب ولأسباب أخرى بدأ واضحاً أن هناك حالة من عدم الارتياح لوصول العماد عون للرئاسة إضافة لما حصل قبل الانتخابات الرئاسية وما بعدها وصولاً إلى ما جرى خلال تشكيل الحكومة الجديدة.

ما بعد تشكيل الحكومة

لكن هل هذه المخاوف لا تزال قائمة بعد تشكيل الحكومة الجديدة؟ وأي دور يمكن أن يلعبه الرئيس نبيه بري وحركة أمل في المرحلة المقبلة؟

لقد لعب الرئيس نبيه بري دوراً مهماً في تشكيل الحكومة الجديدة وبدأ واضحاً ان حصته في التشكيل

اتخذ الرئيس نبيه بري وحركة أمل موقفاً اعتراضياً واضحاً ضد انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية وذلك على عكس حليفه الأساسي «حزب الله» وأمينه العام السيد حسن نصر الله، وبرزت بعد الانتخابات الرئاسية وتكليف الرئيس سعد الحريري أجواء اعتراضية من قبل الرئيس بري وحركة أمل تجاه التطورات الحاصلة والتخوف من أن يعهد العهد الجديد برئاسة العماد عون إلى تقليص دور بري والحركة ونشوء ثنائيات جديدة على حساب الدور الشيعي.

لكن كل هذه المخاوف تبددت بعد أن فوّض «حزب الله» إلى الرئيس بري التفاوض لتشكيل الحكومة الجديدة، وبعد أن نجح الأخير في إيصال عدد من حلفائه، ومنهم تيار المردة والنائب طلال ارسلان للوزارة الجديدة، إضافة إلى الاحتفاظ بحصّة وازنة في الحكومة وإدخال شخصية نسائية محجبة وهي الدكتورة عناية عز الدين إلى صفوف الوزارة.

فما هي الأسباب التي كانت وراء مخاوف الرئيس نبيه بري وحركة أمل من العهد الجديد؟ وهل انتهت هذه المخاوف بعد تشكيل الحكومة الجديدة؟ وأي دور لبري والحركة في المرحلة المقبلة؟

أسباب المخاوف

بداية ما هي أبرز الأسباب التي ادت الى بروز

هرموش لإذاعة الفجر:

تأليف الحكومة خضع للابتزاز والمساومة والمحاصصة

قال رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية الأستاذ أسعد هرموش إن «عملية تأليف الحكومة خضعت للكثير من الابتزاز والمساومة والمحاصصة، ومورست ضغوط كثيرة على الرئيس سعد الحريري، تزامناً مع توقف محركات التأليف حتى يتم أخذ ما تم أخذه، فكان عليه الاختيار بين التراجع عن التأليف والاعتذار، أو الخضوع للمساومات، وللأسف قبل الرئيس الحريري بشروط الفريق الآخر، رغم أن هذه الحكومة هي حكومة انتخابات نيابية، وذلك بهدف تحقيق هذا الفريق أهدافه ومكاسبه السياسية».

وفي حديث لإذاعة الفجر، أضاف هرموش: «اليوم، باتت الحكومة تميل ميلاً كبيراً باتجاه فريق الثامن من آذار، مع وجود سبعة عشر وزيراً من هذا الفريق وثلاثة عشر وزيراً من فريق الرابع عشر من آذار، فيما حزب الله يمتلك وحده الثلث المعطل، وإذا أضيفت حصّة الحزب لحصّة التيار الوطني الحر، يصبح معهما النصف زائد واحد، ويستطيعون تعطيل أي قرار داخل مجلس الوزراء ويوافقون على القرار الذي يريدون، مع ملاحظة أن حصّة رئيس الجمهورية وازنة».

واعتبر هرموش أنه «لا يوجد بعملية التأليف حسابات موازية بين تشكيل الحكومة والتمثيل النيابي، لكن الحسابات المذكورة غابت لصالح الاتفاق بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر لجهة تأمين الحضور المسيحي، فيما تقلص حجم الحضور على الساحة المسلمة السنّية لصالح احتكار التمثيل بتيار المستقبل فقط، ولاسيما مع غياب عدة أطراف في هذه الساحة عن التمثيل الوزاري».

وأكد هرموش أن «الرئيس الحريري قدّم الكثير من التنازلات لتشكيل الحكومة، دون معرفة المدى الذي ستقف عنده التنازلات التي قد تكبر ككرة الثلج وتتدرج نحو الهاوية». ■

وازنة ومهمة، إضافة إلى نجاحه مع حزب الله في اشراك عدد من الحلفاء في الحكومة، ما دفع بعض القادة السابقين في قوى ١٤ آذار ورئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل، إلى وصف الحكومة الجديدة بأنها حكومة ٨ آذار، مع أن الجميع في لبنان يؤكد أن الانقسام بين ٨ و ١٤ آذار لم يعد قائماً وإنما أمام توازنات وانقسامات جديدة في البلد.

كذلك نجح الرئيس بري في إدخال شخصية نسائية جديدة إلى الحكومة وهي الدكتورة عناية عز الدين التي تتمتع بصفات علمية وأكاديمية ومهنية مميزة، وهي امرأة محجبة، ما أضفى نكهة جديدة على الواقع السياسي ودور الرئيس بري.

لكن هل يعني ذلك نهاية مخاوف بري والحركة وماذا عن دورهما المستقبلي؟

المطلعون على أجواء بري والحركة يعتبرون ان ما حصل ساهم في تخفيف بعض الهواجس والمخاوف، لكن ذلك لا يعني نهايتها، والأمور مرتبطة بالمرحلة المقبلة وبقانون الانتخابات النيابية الجديد وبتأدية العهد والحكومة، وأن المهم كيف سستدار الأوضاع في المرحلة المقبلة وما هي الأهداف التي سستتم العمل لتحقيقها في العهد الجديد.

لكن من الواضح ان ما جرى خلال تشكيل الحكومة أعطى زخماً قوياً للرئيس بري وللحركة، ما يعني أنه سيكون لهما دوراً فاعلاً في المرحلة المقبلة، وخصوصاً على صعيد اقرار قانون جديد للانتخابات، أو رسم ملامح العهد الجديد أو تحديد طبيعة المرحلة المقبلة، ما يقطع الطريق أمام الكثير من الهواجس التي برزت مؤخراً وإعطاء فرصة للرئيس بري والحركة تقديم صورة جديدة وإيجابية عن دورهم المستقبلي لإصلاح النظام ومواجهة التحديات المختلفة التي يعاني منها البلد.

فهل نشهد مثل هذه التغييرات أم نعود الى مرحلة «الترويكا» والمحاصصة الحزبية والسياسية؟ ■

قاسم قصير

بيان موسكو يضع مبادئ تسوية سياسية في سوريا

شرق حلب من أجل الإجلاء الطوعي للسكان المدنيين والخروج المنظم للمعارضة المسلحة، ورحب بالإجلاء الجزئي للسكان المدنيين من قريتي الفوعة وكفريا الموليتين للنظام السوري في ريف إدلب، ومن مدينتي الزبداني ومضابيا، اللتين يحاصرها حزب الله اللبناني وقوات النظام السوري في ريف دمشق، مع الالتزام بمواصلة عملية الإجلاء.

وأكدت الدول الثلاث ضرورة تمديد اتفاق وقف إطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، وتمكين المدنيين من التنقل بحرية داخل البلاد. كما أكدت عزمها المضي في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، وفصل بقية فصائل المعارضة المسلحة عن هذين التنظيمين، وفق البيان.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قال قبل أيام إن المرحلة القادمة في سوريا -بعد استعادة قوات النظام والمليشيات كل مدينة حلب- سيكون العمل فيها من أجل وقف شامل لإطلاق النار وإطلاق مفاوضات جديدة. ■

وجاء في «بيان موسكو» أن الدول الثلاث اتفقت على تأكيد احترام سيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية كدولة ديمقراطية علمانية متعددة الأعراق والأديان. كما جاء فيه أن الدول الثلاث على قناعة بأن لا وجود لحل عسكري للأزمة في سوريا. ودعا البيان إلى مواصلة الجهود المشتركة في



وزراء خارجية تركيا وروسيا وإيران

بدعم إعلان موسكو بشأن إحياء محادثات السلام السورية بما يضمن وحدة أراضي سوريا.

اتفقت روسيا وتركيا وإيران على مبادئ تسوية سياسية محتملة في سوريا، وإطلاق مفاوضات جديدة سعياً للتوصل إلى اتفاق بين النظام السوري والمعارضة.

وجاء الإعلان عن «بيان موسكو» يوم الثلاثاء عقب اجتماع في العاصمة الروسية ضم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره التركي مولود جاويش أوغلو والإيراني محمد جواد ظريف، ولم يمنع اغتيال السفير الروسي في أنقرة أندريه كارلوف من عقد اللقاء الذي لم يحضره أي ممثل، لا عن النظام ولا عن المعارضة السوريين.

وقال لافروف في مؤتمر صحفي إن بيان موسكو ينص على إطلاق مفاوضات سياسية شاملة، وأضاف أن المفاوضات يجب أن تشمل كل المكونات العرقية في سوريا. وتابع أن الدول الثلاث متفقة على أن الأولوية في سوريا هي لمكافحة الإرهاب لا لإسقاط النظام.

كما قال إن الإطار الثلاثي (الروسي التركي الإيراني) هو الأكثر فاعلية لحل الأزمة السورية، وتحدث في هذا الإطار عن «فشل» الولايات المتحدة ومجموعة الدعم الدولية لسوريا، لكنه أكد في المقابل دور الأمم المتحدة في الحل.

وفي وقت لاحق، قالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية إن لافروف أطلع نظيره الأميركي جون كيري على نتائج اجتماعات وزراء خارجية ودفاع روسيا وتركيا وإيران في موسكو، وأضافت أن محادثات جنيف بشأن سوريا، التي عقدت جولات منها العام الماضي، بلغت طريقاً مسوداً.

من جهته أكد جاويش أوغلو أن الحل السياسي هو الأنسب لحل الصراع المستمر في سوريا منذ ٢٠١١، الذي قتل فيه أكثر من ٣٠٠ ألف شخص، بينما تعرّض ملايين للتهجير.

أما ظريف فقال إن حل الأزمة في سوريا يتطلب تعاوناً من جميع الأطراف المؤثرة في الصراع هناك، وأضاف أن إيران وتركيا وروسيا ستلتزم

أردوغان: افتتاح نفق أوراسيا رسالة واضحة لمن يحاول إيقاف التطور في بلادنا



وأضاف: «الذين يحاولون وضع العقبات أمامنا، يجب أن يدركوا أن لدينا الإمكانيات اللازمة كي نصل إلى أهدافنا ومنظمة بي كا كا الإرهابية تحاول الوصول إلى أهدافها، من خلال استهداف المواطنين وأمنهم»، مؤكداً «أننا لن نسمح للإرهاب بأن يفرض أجندته علينا، لذلك قررنا عدم تأجيل افتتاح نفق أوراسيا وإجراؤه اليوم كما كان مقرراً». ■

الإرهابية، ولن نسمح لأي أحد بالإضرار بالعلاقات بين تركيا وروسيا»، مندداً بـ«الإرهاب وبحادثة مقتل السفير الروسي في أنقرة».

من جهة أخرى، أوضح أردوغان أن «نفق أوراسيا سيربط شطري ولاية إسطنبول، وقد بدأنا بالعمل على مشروع نفق أوراسيا قبل أربع سنوات، وقد حاز على العديد من الجوائز لكونه مشروعاً مميزاً»، مشيراً إلى أن «المشروع كلف ملياراً و٢٥٠ مليون دولار، وسنواصل العمل على تطوير بلادنا».

ورأى أن «افتتاح نفق أوراسيا رسالة واضحة إلى كل من يحاول إيقاف عجلة التطور في بلادنا، وسنواصل تحقيق مشاريع التطوير في تركيا مهما بذل الإرهابيون جهوداً في سبيل إيقافنا»، لافتاً إلى أن «العمليات الإرهابية تستهدف أمن تركيا واستقرارها، وتحاول زعزعة الأمن ومنعنا من تحقيق أهدافنا».

قدم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التعازي إلى روسيا بسبب مقتل سفيرها في أنقرة أندريه كارلوف، مؤكداً أن «كارلوف كان دبلوماسياً رائعاً، وقد التقيت به قبل أيام وقيمتنا معا بعض التطورات في المنطقة».

جاء ذلك في كلمة له يوم الثلاثاء، خلال مراسم افتتاح مشروع نفق السيارات «أوراسيا» الذي يربط الشطرين الأوروبي والآسيوي لمدينة إسطنبول، تحت قاع مضيق البوسفور.

وقد أكد أردوغان أنه تواصل مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «وقدمت له التعازي الحارة باسم الشعب التركي»، مشدداً على أن «العملية الإرهابية التي أدت لمقتل السفير الروسي كانت تستهدف العلاقات بين البلدين».

وأوضح أن «مجالات التعاون التي تم مرحلة تطور بيننا وبين روسيا لن تتأثر بسبب العملية

على أذائها العسكري. ومع خسارة مدينة حلب، خسرت فصائل المعارضة التواصل الجغرافي بين ريفها الشمالي والجنوبي، وستجد فصائل المعارضة نفسها مضطرة إلى تغيير أسلوبها وتكتيكها القتالي، في ظل غطاء جوي ناري مستمر لا قدرة عليه، وفي ظل الأعداد الهائلة من المقاتلين الشيعة القادمين من العراق وإيران وباكستان.

خيارات النظام

تشكل حلب أهمية كبرى لطرفي الصراع، ليس فقط من الناحية المعنوية، لأنها المدينة التي شكلت الساحة الأكثر عنفاً في الصراع، وأزقت النظام عدة سنوات، بل لأن السيطرة عليها تشكل مقدمة للسيطرة على الريف الحلبى الكبير. وما بعد حلب لن يكون مثل قبلها على الصعيد العسكري، فسيطرة النظام على هذه المدينة الكبيرة يعتبر نقطة تحول عسكري مهم، حيث تشكل المدينة جبهة أمامية وخلفية معا لمن يسيطر عليها، وتصبح منطلقاً سهلاً نحو الأرياف الأربعة للمحافظة، في وقت تصبح فيه المدينة قاعدة رجوع وحماية خلفية أمام أي هجوم طارئ ومفاجئ.

سيمنح انتصار حلب للنظام القدرة على التحرك في أماكن أخرى، قد تكون في محيط دمشق (دوما) أو نحو إدلب في مرحلة متقدمة، لكن أولوية النظام الآن هي استكمال ترتيب المشهد العسكري في محافظة حلب. وسيكون ريف حلب الجنوبي أحد أهم عناوين الصراع مع أجزاء من محافظة إدلب، في محاولة لدفع فصائل المعارضة إلى التراجع، والحيلولة دون تحويل هذه المنطقة إلى حرب عصابات (كز وفر).

كذلك قد يسمح انتصار حلب للنظام إن حصل على موافقة روسية بالمشاركة في تحرير محافظة الرقة واستكمال ما بدأه منذ أشهر حين وصل إلى طريق الطبقة، المدخل الجنوبي الغربي لمحافظة الرقة. مرحلة ما بعد حلب تشكل مقدمة لتغييرات عسكرية كبيرة في سوريا، تطيح المعادلة التي ظلت قائمة طوال السنوات الماضية (غياب الحسم العسكري لطرفي الصراع)، لكن المدى الذي يستصل إليه هذه التغييرات يظل غامضاً إلى الآن بانتظار وصول الرئيس الأميركي إلى سدة الحكم. ■

جغرافيا عسكرية جديدة بعد حلب.. باتجاه الرقة وريف دمشق

بقلم: حسين عبد العزيز

بطبيعة الحال، لم يكن بالإمكان حدوث هذا التغيير في المشهد العسكري لمدينة حلب دون صفقة دولية - إقليمية - محلية مشتركة، بمعنى أن سقوط المدينة لم يكن ليحصل بهذا الشكل لولا غياب الدعم الإقليمي (الخلفي) وتحديد الدعم التركي.

فقد بدأ واضحاً منذ السماح لتركيا بدخول سوريا عسكرياً تحت عنوان «درع الفرات» أن ثمة صفقة عقدت مع أنقرة تقوم الأخيرة بموجبه بخفض مستوى سقفها السياسي في سوريا وترك مدينة حلب للروس والنظام، مقابل الحصول على حصة جغرافية تحمي أمنها القومي وتحويل دون تحقيق الأكراد لأي تواصل جغرافي غرب الفرات ومن ثم بين صفتي الفرات. وترتب على هذه الصفقة غير المعلنة موافقة فصائل معارضة أهمها (أحرار الشام، فيلق الشام، نور الدين زكي) على إرسال مقاتليها للمشاركة في عملية «درع الفرات»، فضلاً عن إرسال تركيا لواء «فتح حلب» إلى درعا، الأمر الذي أضعف القدرة القتالية للفصائل في حلب.

توازي ذلك مع إرسال بعض هذه القوى للعديد من مقاتليها إلى محافظة حماة للمشاركة في المعارك التي أطلقها «جند الأقصى» في وقت بدت فيه حلب أحوج إلى هؤلاء المقاتلين.

هذا المتغير أحدث شرخاً بين فصائل المعارضة داخل مدينة حلب، حيث نشبت معارك جانبية بين هذه الفصائل، كقيام جبهة «فتح الشام» بشن هجمات على «جيش الإسلام» و«فيلق الشام»، وحدث شرخ بين «أحرار الشام» وجبهة «فتح الشام» بشأن عملية «درع الفرات»، فضلاً عن الخلافات الحادة بين «حركة نور الدين الزنكي» و«تجمع فاستقم».

لاشك في أن خسارة المعارضة لمدينة حلب أدت إلى خسارة إمكانية التحرك على الأرض، ما سينعكس

مكونات المعارضة الإسلامية المعتدلة.

ولذلك تم التفاهم بين الولايات المتحدة وروسيا على تقييد القوى الإسلامية المتطرفة (تنظيم الدولة، جبهة فتح الشام، جند الأقصى.. إلخ)، في مرحلة أولى، مع تعزيز القوى العلمانية السورية، بحيث ينحصر المشهد العسكري في الشمال بين ثلاث قوى (النظام، قوات سوريا الديمقراطية بمكوناتها العربية والكردية، فصائل الجيش الحر)، على أن يترك مصير القوى الإسلامية الأخرى (أحرار الشام، جيش الإسلام وغيرهما) إلى مرحلة أخرى من التفاهات الأميركية الروسية.

لقد بدأ واضحاً منذ أشهر عبر التفاهات الأميركية الروسية أن مرحلة الجغرافيا العسكرية المتنوعة يجب أن تنتهي في سوريا، ولا بد من إعادة التوضعات العسكرية بشكل منفصل، وتحييد حلب عن الصراع الإقليمي الدولي، وكما يتحقق ذلك، لا بد من إنهاء مرحلة الفوضى العسكرية والتشابك الإقليمي الدولي في المحافظة لمصلحة ستاتيكو عسكري يعكس طبيعة المرحلة المقبلة، فلا تتحمل الولايات المتحدة ولا روسيا بقاء الوضع على ما هو عليه، مع إمكانية أن تتحول المحافظة إلى قاعدة عسكرية لوجستية للفصائل المدعومة إقليمياً في مرحلة أولى، قد تتحول بفعل تغيرات ما إلى منطقة آمنة في مرحلة ثانية.



على مدار السنوات الثلاث الماضية شكلت محافظة حلب عنواناً رئيساً للصراع بين النظام والمعارضة وداعميهما الإقليميين والدوليين. وبسبب مساحتها الكبيرة، ونقلها الديمغرافي، وتعدد مكوناتها الطائفية والأيدولوجية، وموقعها الهام المتاخم لتركيا، وانفتاحها على محافظات ذات قيمة عسكرية كبيرة (اللاذقية، إدلب، حماة، الرقة)، فشل كل طرف في تحقيق السيطرة الكاملة عليها.

غير أن هذا الواقع الميداني والفوضى العسكرية التي وسمت المحافظة خلال السنوات الماضية، بدأت تلقي بظلالها على سير المعارك في عموم سوريا، أو على الأقل في المناطق الشمالية الغربية الوسطى (الرقة)، وبدأت تلقي بثقلها أيضاً على مسار التسوية السياسية مع استمرار حالة الاشتباك الميداني.

منذ الهدنة العسكرية الأولى بدأ أن الولايات المتحدة وروسيا عازمتان على صناعة واقع عسكري جديد لا مكان فيه للفصائل الإسلامية «المتطرفة».

لكن هذه المقاربة ظلت بين موسكو وواشنطن محل أخذ ورد أشهراً عدة حتى حسمت الإدارة الأميركية موقفها بعدما فشلت القوى الإقليمية وقوى المعارضة المسلحة في تمييز نفسها عن «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً)، أو دفع الأخيرة إلى العمل داخل

سوريا: سيناريو حلب.. في الطريق إلى إدلب

أضاف في مؤتمر صحفي بمدينة جنيف السويسرية، أن عشرات آلاف المدنيين عالقين في الأحياء الشرقية المحاصرة لحلب.

وبوساطة تركية، توصلت قوات المعارضة والنظام، إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار، وإجلاء آلاف المدنيين من شرقي حلب إلى غربيها، وخروج مجموعات معارضة مع أسلحتها الخفيفة، وذلك بعدما قلصت قوات النظام مناطق سيطرة المعارضة إلى جزء صغير تجمعت فيه قوات المعارضة وقراية مائة ألف مدني؛ بعد أسابيع من غارات وقصف أسقطت مئات القتلى بين المدنيين المحاصرين شرقي المدينة. وخلال الشهر الأخير، عمدت قوات النظام السوري إلى

بعد سيطرة قوات النظام السوري على الأحياء الشرقية من مدينة حلب، تتجه أنظار خبراء نحو الجارة إدلب (شمال)، التي باتت أهم معاقل المعارضة بعد تراجعها في حلب.

هؤلاء الخبراء يرجحون أن يتكرر العام المقبل في محافظة إدلب سيناريو حلب، الذي شهد تقدماً للنظام، وفقدان المعارضة أحد أهم معاقلها، مع ارتكاب قوات النظام فظائع بحق المدنيين تحدثت عنها الأمم المتحدة. المنظمة الدولية أعلنت عن تقارير وصلتها تفيد بقتل قوات تابعة للنظام السوري مئات الأشخاص، وذلك على لسان روبرت كولفيل، المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي



تهجير مقاتلي المعارضة المسلحة مع عائلاتهم والمدنيين من مناطق كانت خاضعة لسيطرتهم في ريف دمشق (المعضمية، خان الشيخ، داريا)، وحمص (حي الوعر، المدينة القديمة)، باتجاه إدلب (شمال)، في مسعى لتجميعهم في منفي اختياري واحد.

ومع تقدم قوات النظام السوري، المدعومة من قبل روسيا وإيران والمليشيات التابعة لها، خلال الأيام القليلة الماضية، في الأحياء الشرقية لحلب، يرجح معارضون وخبراء أن إدلب ستكون مسرحاً يتكرر فيه سيناريو الانتهاكات والفظائع المرتكبة في حلب، حيث كان النظام والمعارضة يتقاسمان السيطرة منذ عام ٢٠١٢.

حول احتمال هجوم النظام السوري على إدلب، معقل المعارضة الرئيس حالياً، قال الكاتب والمحلل السياسي المصري، سامح راشد، إن «استراتيجية النظام السوري وحلفائه تعتمد على التعامل الاستراتيجي مع المدن والمناطق الاستراتيجية في سوريا».

ورداً على سؤال بشأن السيناريو المطروح في إدلب واحتمال أن يكون على شاكلة حلب، أجاب بأن «البوصلة تشير إلى توجه قوات النظام إلى إدلب العام المقبل، والتركيز عليها بحيث لا تغادرها إلا بعد أن تسيطر عليها، أو على نسبة كبيرة منها، حتى لو استغرق الأمر فترة طويلة، وذلك بمختلف التكتيكات، كما حصل مع حلب، أو عبر بعض التفاهات الجزئية بشأن خروج المقاتلين، وفي النهاية يتحقق الهدف المطلوب».

والأمر نفسه بالنسبة إلى المعارضة السياسية، فهي بحسب راشد، «مقيدة وضعيفة ومنقسمة من

الداخل، والبيئة الإقليمية والدولية غير مواتية لها، ودليل ذلك قبولها الدخول في جلسات تفاوضية، وهي تعلم مسبقاً أنها لن تؤتي ثمارها، ولكنها مجبرة على التفاوض»، مشدداً على أن «المعارضة السياسية والعسكرية بالوضع الحالي في مأزق حقيقي».

أما عن الهدف المقبل لقوات النظام بعد حلب، فقالت سميرة المسالمة، نائب رئيس الائتلاف السوري المعارض، إن «كل بقعة في سوريا ليست خاضعة لسيطرة النظام، هي محل تخوف عليها من بطش النظام والقوات الإيرانية». وتابعت تقول: «النظام بعد أن ينتهي، وبمساعدة القوات الروسية والإيرانية، من حلب لا سمح الله، سيفكر بالاستيلاء على ما بقي من سوريا، ومنها إدلب، التي ستكون في خطر كبير».

وخاطبت من تعتبرهم أصدقاء سوريا قائلة: «ما من أصدقاء يقفون بصمت مريب أمام هذه المجازر، هل هي مجرد بيانات تطلق من باريس ولندن وغيرها من العواصم (!؟) بل يجب أن تقف إلى جانب المعارضة والشعب السوري».

وذهب المحلل السياسي التركي، بكير أتاجان، إلى أن «النظام السوري وروسيا وإيران يريدون الاستيلاء على جميع المدن السورية، ليس من أجل استعادتها فقط، وإنما ليأخذوا ما يريدونه سياسياً عندما يجلسون إلى الطاولة (المفاوضات)».

أتاجان اعتبر أنهم «لذلك يبحثون عن المناطق المفيدة من سوريا، وهي المناطق الغربية والوسطى، ودمشق وحلب.. الهدف من السعي إلى السيطرة على حلب حالياً، وإدلب لاحقاً، هو أملهم في أن يمكنهم ذلك من الجلوس إلى الطاولة والتفاوض من مصدر قوة».

إلا أن المحلل السياسي التركي اختتم حديثه بالتحديد على أنه «حتى لو سيطر نظام (بشار) الأسد على سوريا كاملة، فلن يستطيع حكمها مهما كانت الأسباب».

حجاب يربط أي محادثات جديدة بحكومة انتقالية.. والعبدة يهاجم إيران

أكد المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات التابعة للمعارضة السورية رياض حجاب أن الهيئة مستعدة للانضمام إلى محادثات سلام يعترزم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عقدها، لكن بشرط أن يكون هدفها تشكيل حكومة انتقالية.

وقال حجاب للصحفيين في كوبنهاغن -بعد اجتماع مع وزير خارجية الدانمارك أندرس سامويلسن- إنه إذا كانت هناك نية لحل سياسي حقيقي لتشكيل حكومة انتقالية لها صلاحيات كاملة، فإن الهيئة العليا للمفاوضات تؤيد ذلك. وأضاف أن الهيئة تشكلت لإيجاد حل سياسي في سوريا، وأنها ملتزمة بمحادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

من جهته اتهم رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أنس العبدة، إيران بالوقوف وراء تعليق عملية إجلاء السكان المحاصرين في أحياء حلب الشرقية.

وقال العبدة، بخصوص تعليق عمليات الإجلاء، إن «ذلك يعد مؤشراً على رفض إيران الحل في حلب، وأنها تسعى لإدامة معاناة المدنيين». من جانبه، دعا سمويش في مؤتمر صحفي عقده مع العبدة وحجاب، إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. ■

الجامعة العربية:

ممارسات النظام في حلب جرائم حرب

من جهته قال المكتب السياسي «للمشروع العربي في العراق» إن ما جرى في حلب وما يجري في مدن سورية أخرى يضعنا في موقف مخجل ومخز، ويضع الضمير الإنساني على محك تاريخي، كما يجعل العالم غابة وحوش حقيقية تحط من إنسانيتنا، وينسف كل العقود الاجتماعية التي أبرمها الإنسان عبر التاريخ، وأضاف أن تواطؤ روسيا في إسباغ الحمائية الدولية على نظام أوغل في سفك دماء السوريين دليل على العدالة الغائبة.

ودعا «المشروع العربي» الدول العربية إلى اتخاذ مواقف عقابية صارمة تجاه نظامي موسكو وطهران.

كما دعا الحكومة العراقية إلى النأي بنفسها عما يجري هناك، وسحب أي شكل من أشكال المساندة والدعم للنظام الدموي السوري، وفق ما ذكر البيان.

بدورها نددت حركة النهضة التونسية بالجرائم المرتكبة بحق سكان مدينة حلب السورية، داعية القوى الدولية والمنظمات الحقوقية للعمل من أجل وقف ما وصفته بـ«العدوان» على المدينة. وقالت النهضة إن «مدينة حلب السورية تتعرض لحملة إبادة وحشية ذهب ضحيتها مئات المدنيين الأبرياء وآلاف المشردين».

كما أصدرت الجماعة الإسلامية في لبنان بياناً استنكرت فيه العدوان على حلب، وأقامت عدداً من الاعتصامات في مختلف المدن اللبنانية. ■

أدان مجلس جامعة الدول العربية الممارسات والعمليات العسكرية الوحشية التي يقوم بها النظام السوري وحلفاؤه ضد حلب وسكانها المدنيين، تزامناً مع دعوات القوى الدولية لوقف هذه الانتهاكات.

واعتبر المجلس في اجتماع على مستوى المندوبين الدائمين أن ما يقوم به النظام السوري وحلفاؤه في حلب وغيرها من المدن السورية جرائم حرب وانتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومعاهدات جنيف الأربع.

ودعا مجلس الجامعة العربية المجتمع الدولي للضغط على النظام السوري للعمل على فتح ممرات إنسانية آمنة لإغاثة المدنيين المحاصرين في حلب.

ودعا المجلس الدول الأعضاء إلى ممارسة الضغوط اللازمة على النظام السوري وحلفائه لوقف العدوان العسكري على مدينة حلب، بما يمكن من إصدار قرار حازم من مجلس الأمن لوقف العمليات ضد الشعب السوري على نحو نهائي، وإقرار استئناف العملية السياسية لإيجاد حل شامل ودائم للأزمة في سوريا.

كما أكد المجلس دعمه للجهود التي تقوم بها دول الخليج لعقد اجتماع عاجل للجمعية العامة للأمم المتحدة، على أساس مبدأ «الاتحاد من أجل السلام» لإيقاف المجازر الوحشية التي يشنها النظام وحلفاؤه ضد الشعب السوري.

انتصر الموت في حلب

بقلم: فهمي هويدي

انتصر الموت في حلب. وهلل الذين أغرقوا المدينة في الدم، وقصفوها بوابل من البراميل المتفجرة والصواريخ الفراغية والارتجاجية، فيما أطلقوا المجنرات والشبيحة لكي تجهز على بقايا الحياة فيها. ليس ذلك أسوأ ما في الأمر، لأننا جميعاً وقفنا ذاهلين ومعقودي الألسنة في مشهد عجز عربي أعاد إلى الأذهان صفحة الموت والخزي التي شهدتها بغداد حين اجتاحتها المغول في القرن الثالث عشر الميلادي. وهي الواقعة التي وصفها ابن الأثير صاحب «الكامل في التاريخ» بالحادثة العظمى والمصيبة الكبرى التي عصمت الأيام والليالي عن مثلها، حتى أنه وهو يستحضر ما جرى فيها من خراب ودمار ودماء قال: «من الذي يهون عليه ذكر ذلك؟ فيا ليت أمي لم تلدني، ويا ليتني مت قبل حدوثها وكنت نسبياً منسياً».

الهول الذي فصل فيه المؤرخون عن خراب بغداد لم يختلف كثيراً عن مضمون التقرير الذي أصدره مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يوم ١٣ كانون الأول الحالي، وذكر فيه مشاهد الإبادة التي تعرض لها المدنيون في شرق حلب على أيدي المغول الجدد، الذين اقتحموا البيوت وقتلوا من فيها ولاحقوا الفارين من الموت، ولم يرحموا فيهم شيخاً ولا صبياً ولا امرأة. حدث ذلك فيما دمرت المستشفيات وأبيدت طواقمها كما خربت المدارس والمرافق والملاجئ، ولم يترك الطيران الروسي بناية أو عمراً إلا استهدفه. وفيما سيطر الروس على الجوّ فإن المليشيات العراقية واللبنانية والأفغانية مع عناصر جيش الأسد وشبيحته، هؤلاء جميعاً تولوا مهمة الإجهاز على من نجا من الموت على الأرض.

ما يبعث على الخزي والأسى، أنه حين كان أهالي حلب يستنصرون الضمير العربي والإسلامي والدولي فإن الجميع صموا أذانهم، وشغلوا بالمحادثات وإصدار البيانات وعقد الصفقات السياسية. حتى العالم العربي لم تخرج فيه مظاهرة تعبر عن استنكار ما يجري أو التضامن مع الشعب الذي يتعرض للإبادة، فضلاً عن أن الأنظمة العربية اختلفت مواقفها وشغلت بمشكلاتها الداخلية، الأمر الذي أخرجها من دائرة التأثير فضلاً عن الفعل.

ما جرى في حلب يمثل جزءاً من الكارثة الكبرى التي تشهدها سوريا منذ نحو خمس سنوات، حين خرجت الجماهير في تظاهرات سلمية في درعا داعية إلى إصلاح النظام، وحين جاء الرد من خلال القمع والشبيحة فإن الحالمين بالتغيير لم يجدوا مفرًا من المطالبة بإسقاط النظام. وكانت حصيلة المواجهات التي تحولت إلى صراع مسلح منذ ذلك الحين وإلى الآن ما يلي: قتل ما بين ٤٠٠ ألف ونصف مليون سوري.. إصابة ثمانية ملايين بإعاقات جسدية، وتدمير ثلث مدارس سوريا وكل مدارس شرق حلب.. تزوح نصف الشعب إلى مناطق أخرى داخل سوريا وخارجها، ثلاثة عشر مليون شخص أصبحوا بحاجة إلى مساعدات بينهم خمسة ملايين و٨٠٠ ألف طفل.. وجود أكثر من مليون شخص تحت الحصار وسبعة ملايين و٩٠٠ ألف أصبحوا يعيشون في مناطق يتعذر الوصول إليها.. ثمانون بالمائة من السوريين أصبحوا تحت حد الفقر.

إن سقوط حلب بين أيدي المغول الجدد يمثل ضربة موجعة حقاً، لكنه لا ينهي القتال الدائر، الأمر الذي يعني أنه سوف يتواصل في مناطق أخرى. من ثم فإن الكارثة ستظل مستمرة، لكن ما يدهشنا ليس فقط ذلك الصمت المخيم على العالم العربي إزاء ما يجري، وإنما أيضاً أن يوصف الحاصل في سوريا بأنه حرب ضد «الإرهاب»، وكان ممارسات النظام السوري بريئة منه، أو أن يوصف في بعض وسائل الإعلام العربية بأنه تحرير، فيما يعلم القاصي والداني أنه تمهيد لبسط النفوذ الروسي والإيراني الذي لولاه لسقط نظام الأسد منذ سنوات.

لا بُدَّ من الجماعات المقاتلة الأخرى من المسؤولية عن تدهور الأوضاع في سوريا، لأن وجود أغلبها يظل جزءاً من الكارثة، لكن ذلك لا ينبغي له أن يصرفنا عن حقيقة الإرهاب الوحشي الذي مارسه النظام السوري الذي كانت نماذج الإرهاب الأخرى من أصدائه. ■

حركة حماس بعد ٢٩ عاماً.. المسيرة والاستحقاقات

نحو انفجار تلك الانتفاضة. وكذلك يمكن القول إن حماس هي الاستمرار الطبيعي للانتفاضة الثانية، فقد بنت عليها حضورها العسكري القائم الذي لم تزل تطوره منذ تلك الانتفاضة، حتى حولت قطاع غزة إلى قاعدة للمقاومة الفلسطينية، خاضت منها عدداً من المواجهات والحروب، وأسرت على أرضها عدداً من الجنود الصهاينة، وانطلاقاً منها قادت صفقة لتبادل الأسرى من داخل الأرض المحتلة لأول مرة في تاريخ الصراع. وهذا ما قطع الطريق على أي فكرة تصفوية للقضية الفلسطينية تحت شعار صندوق الانتخابات، وكرس قدرة الحركة على حماية مجزها العسكري في قطاع غزة بعد الانتفاضة الثانية.

ويتصل بهذه المشكلة، قدرة الحركة على استيعاب وتوظيف قدرات أبنائها في كل المجالات التي تخدم قضيتها ومشروعها، وفحص أداء الأجهزة والمؤسسات المكلفة بهذه المهمة، إذ لا يجوز أن يرتهن هذا الأمر لانطباعات وأمزجة الأفراد القائمين على العمل، أو على قدرات الأفراد في الوصول بأفكارهم إلى حركتهم، وإلا فما قيمة وجود بنية مؤسسية؟! إن قضية التماسك والولاء شديدة الأهمية بالنسبة إلى حركات المقاومة التي تتصدى لصراع طويل ومرير ومعقد من نوع الصراع الجاري في فلسطين، ولكنها أكثر أولوية وضرورة مع التطور الهائل الحاصل في قدرات البشر التواصلية الناجمة عن التطور التقني وثورة الاتصالات، بما يجعل الأدوات التنظيمية القديمة متخلفة عن القدرة على خلق أنماط أكثر حيوية من التواصل الداخلي واستثمار القدرات الكبيرة التي يتمتع بها أفراد الحركة. وإذا كانت الفكرة الأساسية من دخول حماس للمسلطة هي حماية خيار المقاومة، فإن الشعب الفلسطيني في غزة دفع ولا يزال فاتورة أهم إنجازات الحركة على الإطلاق، وهو ما يحتم عليها أن تراجع إدارتها الحكومية، وسياساتها الحركية داخل قطاع غزة، والنظر إن كانت أقرب إلى هذا الشعب وأكثر التصاقاً به وقدرة على إلهامه وإقناعه، وكذلك إن كانت بممارستها تكافي صمود هذا الشعب واحتضانه لها. ■

بقلم: ساري عرابي

أقلت حماس في الضفة الغربية كادها كله في أتون الانتفاضة الثانية، وفي بيئة أمنية لا تتيح للحركة استيعاب الضربات سواء كانت اعتقالات أو اغتيالاً، وقد كان هذا واقع الضفة الغربية دائماً حتى بعد مجيء السلطة الفلسطينية التي لم تبسط سيطرتها الأمنية في الضفة إلا على مناطق محدودة جداً، ومعزولة عن بعضها.

ومع أن نتائج حركة حماس بالضفة الغربية في الانتخابات البلدية أو التشريعية التي أجريت قبل عشر سنوات كانت كاسحة، فإنه لم يكن مقدراً لها أن تحافظ عليها في الضفة، بينما استطاعت أن تفعل ذلك في غزة، ومن ثم وجدت على أساس ذلك تباينات جديدة في الظروف الحركية الداخلية بين أقاليم ومواقع الحركة.

صحيح أن الانتخابات التشريعية شكلت رافعة جديدة لحماس، ضاعفت من شرعيتها إقليمياً ودولياً، وجعلتها أكثر قدرة على المساهمة في مسار القضية الفلسطينية، إلا أنها دفعت ثمن ذلك حصاراً وحروباً دامية في قطاع غزة، بينما دفعت ثمنه بعد الانقسام عمليات استئصال واجتثاث ممنهجة في الضفة الغربية.

على المستوى الوطني شكلت حماس امتداداً مستمراً للفتح الفلسطيني، وإذا كانت الثورة الفلسطينية المعاصرة عام ١٩٦٥ إحدى أهم محطات كفاحنا في تاريخ الشعب الفلسطيني، فإن المحطة الثانية هي الانتفاضة الأولى التي ولدت في رحمها حماس، وبهذا تبقى حماس شكلاً من أشكال استمرار الانتفاضة دون إغفال حركة الجهاد الإسلامي، التي أسهمت في الدفع

ومراوحة المكان الناجمة عن وجود السلطة الفلسطينية التي قطعت مسيرة الانتفاضة الأولى، وفرضت على حماس استهدافاً مركزاً شل الحركة إلى حد ما، ولا سيما أنها مستهدفة أساساً بضراوة من الاحتلال. من الطبيعي جداً أن تمتد الانتفاضة الثانية حركة مقاومة بمزيد من أسباب الحيوية والفاعلية، فلم تسترد حماس عافيتها وتعيد جمع كادها لتكون أكثر الفصائل الفلسطينية فعلاً مقاوماً وإثخانا في الاحتلال فحسب، ولكنها استفادت من ذلك على نحو خاص في قطاع غزة بما أسس لبنية حماس القائمة الآن في القطاع.

وبينما أعاد الاحتلال اجتياح الضفة الغربية عام ٢٠٠٢ في العملية التي عُرفت باسم «الصور الواقي»، فإنه لم يفعل الشيء نفسه مع قطاع غزة، وإنما استكمل انسحابه من القطاع عام ٢٠٠٥، الأمر الذي مكن الحركة من تعظيم تنظيمها وجهازها العسكري في قطاع غزة، بينما كانت نتائج الانتفاضة الثانية عليها في الضفة مختلفة تماماً.



بعد المؤتمر السابع: هل تتجه «فتح» نحو الانشطار؟

بقلم: عدنان أبو عامر

أدت إلى نتيجة واحدة، هي خسارة دحلان بصورة فادحة، لم يتوقعها هو شخصياً، بما في ذلك فريقه الذي سعى ليل نهار إلى إفشال انعقاد المؤتمر، لكن عباس - كما أسلفنا - أظهر عناداً غير معهود بعد المؤتمر، رغم ما قد يكلفه ذلك من قطع شعرة معاوية مع الإقليم العربي.

وقد جاء لافتاً أن خطاب عباس في المؤتمر الذي زاد على الساعات الثلاث، لم يتطرق إلى دحلان، لا تلميحاً ولا تصريحاً، وهي إشارة معروفة في الخطابات السياسية الرسمية، ويفهم منها عدم الاهتمام بدحلان، ولا الاكتراف بالوساطات التي جاءت من أجله، وهو ربما ما حرم دحلان وفريقه وقود سجل سياسي وإعلامي كان سيضرب بعباس.

وبعد مرور ما يزيد على الأسبوعين من انتهاء مؤتمر فتح، ما زال دحلان يلتزم الصمت، ولم ينبس ببنت شفة لأي وسيلة إعلامية، رغم أن مساعديه لم يتوانوا لحظة عن توجيه سيل الاتهامات بحق عباس وقيادة فتح الجديدة، بل والتهديد باتخاذ إجراءات تنظيمية وحركية للطعن بقانونية ما حصل في المؤتمر.

ولعل الحديث الأكثر رواجاً في فريق دحلان عقب انتهاء المؤتمر، تمثّل بالتحضير لعقد مؤتمر فتحاوي جديد للرد على ما حصل في مؤتمر المقاطعة، ما أفسح كثيراً من التحليلات والتفسيرات لاعتبار ذلك تهديداً غير مسبوق بإحداث انشقاق تنظيمي تاريخي، للتمرد على القيادة الفتاوية الحالية، فيما حافظ «المبايسترو» الخاص بهم على البقاء بعيداً، وهو ما يمكن تفسيره على أنه رغبة منه في التخطيط لذلك المؤتمر دون ضجيج.

الحقيقة أن فرضية انعقاد مثل هذا المؤتمر الجديد، تطرح مباشرة السؤال المتعلق بالجغرافيا التي قد تحتضن انعقاده، نظراً إلى ما يحتمله هذا السؤال من أهمية مركزية، فمن يحتضن المؤتمر، يعني أنه موافق على شق عصا الطاعة على عباس، ويتضمن تلقائياً أنه يبارك حصول انشقاق تنظيمي في ما يمكن اعتبارها من أكبر الحركات الوطنية الفلسطينية، فمن يجرؤ على ذلك؟

قد لا يقشفي كاتب السطور سرّاً إذا كشف أن دحلان سعى بكامل نقله لدى حركة حماس التي تدبر الأوضاع في قطاع غزة، لتنظيم سلسلة من فعالياته التنظيمية والحزبية في مرحلة ما قبل وما بعد انعقاد المؤتمر السابع في رام الله، ورغم أن حماس وافقت مبدئياً على تنظيم تيار دحلان لبعض هذه الاحتفالات، ومنها إحياء ذكرى وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، لكنها سرعان ما تراجعت، لأنها لا تريد أن تسجل على نفسها أنها ساندت دحلان في صراعه الداخلي مع عباس. ومن الواضح أن حماس لا تنسى ما يمكن اعتباره تارخياً لها مع دحلان منذ عقود طويلة، سواء حين كان ناشطاً في حركة الشبيبة الطلابية داخل الجامعة الإسلامية في ثمانينات القرن الماضي، أو حين ترأس جهاز الأمن الوقائي، وتزعمه حملة

بعد مرور أيام على انتهاء مؤتمر فتح السابع، ونجاح محمود عباس في إقضاء فريق خصمه للدود محمد دحلان عبر العديد من الشواهد التي سيرد ذكرها لاحقاً، تتزايد التقديرات والتسريبات بأن الأخير لم يقل كلمته بعد، وربما يلجأ لإعلان تأسيس فتح جديدة.. فما هي فرص نجاح هذا السيناريو ومن سيدهمه، وأين المواقف الإقليمية والإسرائيلية من هذا التطور المتوقع؟ لم يعد الأمر بحاجة لكثير من الذكاء والتحليل للقول إن المؤتمر السابع لحركة فتح الذي شهده مقر المقاطعة، بمدينة رام الله، وترأسه محمود عباس، صاحب الرئاسات الثلاث: رئيس السلطة الفلسطينية، ورئيس اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، نجح بتوجيه ضربة قوية لخصمه الذي يؤرّقه على الدوام محمد دحلان، الطامح إلى العودة لصفوف حركته التي طرد منها عام ٢٠١١.

فقد حشد عباس للمؤتمر العديد من الوفود المحلية الفلسطينية، والعربية والدولية، وهو أمر لم تالفه مؤتمرات فتح السابقة، لكن هذه الوفود التي زادت على الستين وفداً، كان الهدف من إحضارها تجديد البيعة لعباس، بمنحه دورة جديدة من رئاسة فتح لخمس سنوات قادمة، وهو ما تم له بالإجماع وليس بالأغلبية، وما جعل البعض يصفه بأنه تجاوز قدرة أي زعيم فلسطيني سابق في «شراء» الذمم واستقطاب الكوادر.

ولعل ما قد يثير الانتباه في المؤتمر الأخير لفتح، ورغبة عباس بالتحشيد الفلسطيني إلى جانبه، قدرته على تصنيف حركة حماس بأنها في صفه، ولو مؤقتاً، ضد دحلان، ورغم أن الحركة نجحت طوال الشهور الماضية في الوقوف على الحياد بين الخصمين اللدودين، لكن حضورها لمؤتمر فتح، الذي يعتبر سابقة بين الحركتين، اعتبره فريق دحلان أنه اصطفاة منها بجانب عباس، رغم أن الأخير لم يقدم للحركة أية بوادر إيجابية أو مؤشرات حسن النية تجاهها، كالإفراج عن معتقليها في سجون السلطة الفلسطينية، أو وقف ملاحقة كوادرها في الضفة الغربية. أكثر من ذلك، فقد أبدى عباس، على غير عاداته، عناداً واضحاً في رفض الضغوط العربية التي مورست عليه، وطلبت منه تأجيل انعقاد المؤتمر، إلى حين إتمام مصالحته مع دحلان، لكنه أصّر على المؤتمر، دون الاستجابة لهذه الطلبات، ما دفع البعض إلى اعتبارها شبه قطيعة سوف تعم علاقات عباس العربية.

ما يظهر في خلفية انعقاد المؤتمر هو الموقف الإسرائيلي، فليس سرّاً أن الجمود السياسي يسود العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، فيما يتواصل التنسيق الأمني بينهما على أشده، وربما كان لافتاً أن تمنح إسرائيل كافة التسهيلات المطلوبة لانعقاد مؤتمر فتح، خاصة السماح بدخول الشخصيات الرسمية الفلسطينية والعربية والدولية إلى رام الله دون إزعاج، وبعيداً عن الإجراءات البيروقراطية التي دأبت إسرائيل على استخدامها مع الضيوف على السلطة الفلسطينية بالعادة. انفض المؤتمر، وخرجت نتائجه، وأعلنت توصياته، وكلها تقريباً



عباس.. وخلفه دحلان

استئصال شأفة الحركة، بمطاردة قادتها وملاحقة مقاتليها خلال سنوات التسعينات، مع العلم أن عباس في الضفة الغربية لا ينثر الورود على منازل عناصر حماس، ولا يمنحهم شهادات حسن السير والسلوك.

موقف حماس من دحلان، قد يتجاوز خلافات الماضي إلى مخاوف الحاضر والمستقبل، باعتبار أن الرجل يملك علاقات وثيقة مع النظام الحاكم في مصر اليوم، بجانب صلاته المتينة مع عدد من الأنظمة العربية التي تكن عداء معلناً تجاه الحركة، وربما ليس سرا أن بعض حثثيات دعم هذه الدول لدحلان يقضي بالقضاء على حماس التي تسيطر على غزة، وتسبب لتلك الأنظمة صداعاً مزماً، لكونها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين.

الفتور في علاقات عباس مع الإقليم العربي المحيط به شيء، وسماح هذه الدول العربية بدعم انشقاق تاريخي عن فتح شيء آخر، بمعنى أكثر وضوحاً فإن العواصم المحيطة بالفلسطينيين، ولا سيما القاهرة وعمان وبعض عواصم الخليج العربي، كانت تتمنى، وربما ما زالت، أن تنجح جهودها بالمصالحة الفتاوية الداخلية، رغم تباعد فرصها يوماً بعد يوم، وتفضل ذلك على أن يكتب في سجلات التاريخ أنها رعت وتبنت ودعمت حصول شرح جديد بين الفلسطينيين.

مصر من جهتها، الداعم الأكبر لدحلان، لم تعطه حتى كتابة هذه السطور جواباً نهائياً بالموافقة أو الرفض على مؤتمره المقترح، فالمصريون ربما كانوا يريدون الاحتفاظ بشعرة معاوية مع عباس، ويتبعون معه سياسة حافة الهاوية، ولا يريدون أن يحملوا وزر الانشقاق الذي قد يعصف بفتح، فالسياسة الخارجية لمصر الحالية لديها من الإخفاقات ما قد يجعلها غير مستعجلة لإضافة المزيد منها.

ربما لم يبق أمام دحلان لإقامة مؤتمره المقترح سوى غزة، حيث يتجمع أنصاره بكثرة، ويمكنه الإتيان بأخريين عبر معبر رفح، لكن حماس ما زالت غير متشجعة للدخول في أتون الصراع الفتاوي الداخلي، ولذلك تبدو مؤشرات إقامة دحلان في غزة ضئيلة للغاية.

أخيراً.. لأحد يعلم كيف ستؤثر هذه التطورات الداخلية في مستقبل فتح، وهل ستعجل بالانشقاق عنها، أم أنها أجهضت فكرة الانشطار من أساسها، في ظل ما يبديه عباس من إصرار منقطع النظير على إقضاء دحلان.. وللا بد، عن صفوف فتح، لكن القادم من الأيام قد يمنحه مزيداً من السيطرة والتحكم بالحركة، ولئن سيأتي بعده من الورثة المحتملين الذين يكونون خصومة علنية لدحلان. ■

الشهيد محمد الزواري.. تونسي أمطر «إسرائيل» بـ«أبائيل» القسام

«محمد الزواري» مهندس طيران ومخترع تونسي؛ درس الهندسة وعمل طياراً وعاش سنوات طويلة منفياً بين عدة دول عربية، ثم عاد إلى وطنه إثر ثورة ٢٠١١. انضم في المهجر إلى كتائب عز الدين القسام التي ساعدها في صناعة الطائرات بدون طيار، وعُثر عليه مقتولاً بالرصاص في بلده، فنعته القسام متهمه «إسرائيل» بقتله.

الدراسة والتكوين

وُلد محمد الزواري عام ١٩٦٧ في صفاقس جنوبي تونس، وأكمل دراسته الثانوية، ثم التحق بالمدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس، وبعد عودته من منفاه إلى تونس عام ٢٠١١ سجل للدكتوراه في المدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس، وكان يعد رسالة تخرجه حول اختراع غواصة تعمل بنظام التحكم عن بعد، وكانت رسالة تخرجه في مرحلة ما قبل الدكتوراه عن صناعة الطائرات بدون طيار.

عمل الزواري في المنفى مهندساً بإحدى الدول العربية، وبعد رجوعه إلى بلاده اشتغل مديراً فنياً في إحدى شركات الهندسة الميكانيكية، وأستاذاً جامعياً في المدرسة الوطنية للمهندسين. وتفيد مصادر بأنه كان طياراً في شركة الخطوط الجوية التونسية.

كما أسس وترأس «نادي الطيران النموذجي بصفاقس» الذي يدرّب الشباب التونسي على تصنيع الطائرات من دون طيار، وفيه صنع الزواري طائرة دون طيار عام ٢٠١٥ وجربها بمنطقة سيدي منصور التابعة لبلدية صفاقس.

المسار الشخصي

انخرط الزواري في شبابه في صفوف حركة الاتجاه الإسلامي التونسية التي صار اسمها في ما بعد حركة النهضة، فكان أحد نشطاء «الاتحاد العام التونسي للطلبة» المحسوب عليها، وكان نشاطه السياسي سبباً في الملاحقة الأمنية له من النظام التونسي.

اعتقل بعد الأحداث الدامية التي ارتكبتها السلطات الأمنية يوم ٨ أيار ١٩٩١ في عدة جامعات تونسية، وكانت تتويجاً لحملة أمنية على «الاتحاد العام التونسي للطلبة»، بدأت بصدد قرار تجريد أنشطته يوم ٢٩ آذار ١٩٩١.

وبعد الإفراج عنه غادر تونس، فتنقل بين ليبيا -التي أقام فيها مدة قصيرة- والسودان وسوريا، حيث استقر وتزوج بسيدة سورية عام ٢٠٠٨، وعمل هناك قبل أن يعود إلى تونس إثر اندلاع ثورتها وإسقاط نظام بن علي في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١.

وأتثناء إقامته في سوريا؛ ربط الزواري علاقات مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فكان مقرباً منها، وتعاون مع جناحها العسكري (كتاب عز الدين القسام) التي استفادت من مهاراته العلمية في تنفيذ مشروعها لتأسيس وتطوير طائرات مسيرة بدون طيار.

وأضافت أنه زار قطاع غزة ثلاث مرات عبر الأنفاق، فقدم للمقاومة الفلسطينية معلومات مهمة وأشرف على تطوير برنامج القسام العسكري، ولا سيما مشروع «طائرات أبائيل» حيث برزت قدراته الهندسية ونبوغه التكنولوجي.

حادث الإغتيال

اغتيال محمد الزواري يوم ١٥ كانون الأول ٢٠١٦



وأكدت وسائل إعلام إسرائيلية دور الزواري في تطوير القدرات العسكرية لحماس؛ فقد ذكرت القناة الثانية الإسرائيلية وموقع «واللا» العبري أنه شارك في معسكرات الحركة في سوريا ولبنان، وكان كثير التردد على تركيا.

بإطلاق شخصين مجهولين ٢٠ رصاصة عليه وهو في سيارته أمام منزله بمنطقة العين في محافظة صفاقس بتونس، وقد أطلق الرصاص من مسدسين كاتميين للصوت فاستقرت ثماني رصاصات في جسده خمس منها في جمجمته. وأعلنت السلطات التونسية توقيف خمسة أشخاص يشتبه بتورطهم في عملية الإغتيال ومصادرة تجهيزات.

وفيما طالب حزب حركة النهضة السلطات الأمنية بكشف المُنذرين قائلين «عملية الإغتيال تهدد أمن التونسيين واستقرار تونس»؛ وجهت حماس ومقربون من الزواري فوراً أصابع الاتهام باغتياله إلى إسرائيل وجهاز مخابراتها (الموساد)، نظراً لدور القتل في تحسين القدرات التكنولوجية للمقاومة الفلسطينية.

وقال رونين بريغمان -وهو محلل أمني إسرائيلي معروف بعلاقاته الوثيقة بالاستخبارات الإسرائيلية- إن الاتهامات الموجهة إلى جهاز الموساد بالمسؤولية عن اغتيال الزواري «لا تخلو من الصحة»، مؤكداً أن منفذي الإغتيال «تمكنوا من مغادرة تونس».

أما أورن هيلر -وهو معلق الشؤون العسكرية في القناة العاشرة الإسرائيلية- فلفت إلى أن «إسرائيل» كانت تخشى من «الأفعال التي يمكن أن يفعلها الزواري في المستقبل»، مشيراً إلى سعي حماس للاستعانة به في «إنتاج طائرات بدون طيار قادرة على ضرب أهداف في عمق إسرائيل بأقل قدر من المخاطرة على مقاتليها».

القسام: دم الطيار التونسي لن يذهب هدراً

داخل الأراضي التونسية وخارجها بكل الوسائل القانونية وطبقاً للمواثيق الدولية، مؤكداً التزام الدولة التونسية بحماية كل مواطنيها.

وكانت وزارة الداخلية التونسية أعلنت توقيف ثمانية مشتبه بهم، من بينهم امرأة تم توقيفها في مطار قرطاج الدولي «بشبهة فيها بالضلوع في جريمة» قتل الزواري، وأفاد مسؤول أمني بأن الموقوفة هي صحفية أجرت مقابلة مع الزواري بمرافقة صحفي آخر ومصور تلفزيوني، وهما تونسيان.

واغتيل المهندس الزواري (٤٩ عاماً) بالرصاص على أيدي مجهولين أمام بيته وهو داخل سيارته في مدينة صفاقس وسط تونس.

وأصدرت كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) بياناً نعت فيه الزواري، واتهمت الموساد الإسرائيلي باغتياله، وقالت إنه أحد القادة الذين أشرفوا على مشروع طائرات «أبائيل» بدون طيار التي كان لها دور في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠١٤.

موقف حركة النهضة

من جهته وصف رئيس حركة النهضة التونسية، راشد الغنوشي، اغتيال مهندس الطيران التونسي محمد الزواري، بـ«العملية الإرهابية»، مرجحاً وقوف «قوى شيطانية دولية» وراءها.

ونقلت إذاعة «شمس إف إم» عن الغنوشي تعليفاً على اغتيال الزواري، قال فيه: «ليس هناك تفسير دقيق حول ما جرى.. إلا أن هناك عملية إرهابية في الغالب وراءها قوى شيطانية دولية».

وعبر الغنوشي عن أسفه لاستقالة المدير العام للأمن الوطني عبد الرحمن حاج، عقب اغتيال مهندس الطيران، قائلاً: «لم تكن نتمنى هذه الاستقالة، فبعد الرحمن أثبت جدارته هو وفريقه في حفظ أمن البلاد».

أكدت كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن مهندس الطيران التونسي -الذي قتل يوم الجمعة الماضي في منطقة العين بمحافظة صفاقس بتونس- كان منضماً إلى صفوفها، واتهمت إسرائيل بالوقوف وراء اغتياله، ملمحة إلى إمكانية الرد على هذه العملية.

وقال بيان للكتائب إن «الشهيد المهندس القائد محمد الزواري، هو أحد القادة الذين أشرفوا على مشروع طائرات الأبائيل القسامية» التي كان لها دور في حرب العصف الماكول عام ٢٠١٤. وأضاف الكتائب «أن يد الغدر الصهيونية الجبانة اغتالت القائد القسامي يوم ١٥/١٢/٢٠١٦ في مدينة صفاقس بالجمهورية التونسية، طليعة الربيع العربي وحاضنة الثورة والمقاومة الفلسطينية»، وأوضحت أن الطيار الزواري التحق قبل عشر سنوات بصفوف المقاومة الفلسطينية وانضم إلى كتائب القسام وعمل في صفوفها.

ودعت الكتائب شباب الأمة العربية والإسلامية وعلماءها إلى السير على خطى الزواري والتوجه نحو قضية القدس والأقصى وفلسطين، وبذل الغالي والنفيس في سبيلها من أجل تطهيرها من عدو الأمة الغاصب.

ووجهت الكتائب التحية لمحمد الزواري وشعب تونس العظيم الذي قالت إنه «أنجب هذا القائد البطل، وبرهن في كل المحطات أنه شعب الثوار وشعب المقاومين وشعب الأحرار، ووقف على الدوام مع فلسطين وشعبها ومقاومتها».

عناصر أجنبية متورطة

وفي سياق متصل قال بيان صادر عن رئاسة الحكومة التونسية إن التحقيقات أثبتت تورط عناصر أجنبية في عملية اغتيال مهندس الطيران محمد الزواري، من دون أن تحدد جنسياتهم، وهو أول موقف رسمي يصدر عن الحكومة بهذا الصدد. وشدد البيان على أن تونس ملتزمة بتتبع الجناة الضالعين في عملية الإغتيال

قوات الاحتلال: كتائب القسام تراقبنا.. ونخشى عملية جريئة

اعترضت في ٢٠ أيلول الماضي «قطعة جوية بدون طيار» تابعة لحركة «حماس» بعد أن حلفت على الخط الساحلي لقطاع غزة.

يذكر أن الاحتلال استهدف أكثر من مرة نقاط

الصحيحة إلى أنه سُجّل في العامين الماضيين سقوط عدد من الطائرات الصغيرة التابعة للقسام على مقربة من الحدود.

وكان الجيش الإسرائيلي قد قال إن طائراته

أظهر تقرير نشرته صحيفته «يديعوت أحرונوت» العبرية يوم الجمعة، توجس قوات الاحتلال من لجوء كتائب القسام لاستخدام طائرات ورقية صغيرة مزودة بكاميرات مراقبة وطائرات بدون طيار؛ لغايات جمع المعلومات عن حركة الجيش قرب الحدود.

وقالت الصحيفة إن مقاتلي القسام كثفوا من استخداماتهم الطائرات؛ سواء تلك المصنوعة من القماش أو المسيرة عن بعد، ولفقت إلى أنه يتم تزويد هذه الطائرات بكاميرات رقمية من طراز «جو/بر»، وتتابع حركة الجيش على مقربة من الحدود.

وبين التقرير -الذي ترجمته وكالة صفا- أن الجيش يتعامل مع هذه الطائرات عبر إطلاق نيران القناصة باتجاهها أو بالقرب منها؛ لإرسال رسالة لمشغليها بضرورة إبعادها عن المكان، أو عبر نيران رشاشة بنظام الرد الناري المنتشر على السياج العازل.

وحول الكاميرات المثبتة على المواقع العسكرية، لفت التقرير إلى أن عناصر القسام في حال معرفتهم بإطلاق صاروخ من القطاع باتجاه المستوطنات، ينزلون الكاميرات المنصوبة على المواقع العسكرية القريبة من الحدود خشية استهدافها. وأشارت

مشعل: نتقطع ألماً على حلب.. ولا نتدخل بشؤون الدول

ينتهي الاستقطاب الطائفي، وفق تعبيره.

وبخصوص الملف الفلسطيني، قال مشعل إن حركته جاهزة للتوافق على استراتيجية نضالية مشتركة بكل الأدوات والأكليات والسقوف التي يتم التوافق عليها، وأكد أنه لا تحرير بلا مقاومة وتضحيات.

وعن المصالحة قال مشعل: «إننا جاهزون لتجاوز كل العقبات.. البيئة الوطنية وأجواء حركتي حماس وفتح وجميع الفصائل تدفع بهذا الاتجاه لإنهاء الانقسام وبناء نظام سياسي، وخوض انتخابات حرة، وتشكيل حكومة وسلطة وأجهزة أمنية واحدة».

وبشأن الحديث عن نقل السفارة الأميركية إلى القدس، قال مشعل: «عبثاً تحاولون، إذا فكرتم في نقل سفاراتكم إلى القدس، فالقدس عربية إسلامية فلسطينية، هي مستقبلنا وعاصمتنا الأبدية ولا مساومة عليها».

قال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس خالد مشعل: «قلوبنا تتقطع ألماً على ما يجري في حلب وفي مدن أمتنا»، مؤكداً أن حماس لا تتدخل في شؤون الدول.

وأضاف مشعل في كلمة له عبر الهاتف توجه بها للمحتفلين بالذكرى السنوية الـ٢٩ لتأسيس الحركة في مدينة البيرة وسط الضفة الغربية يوم السبت: «نتمنى أن يحفظ الله شعوب وأمن واستقرار أمتنا.. لا نتدخل في شؤون الأمة، لكننا نتعاطف معها، كما دعمنا ووقفنا معنا في انتفاضاتنا المتعاقبة ومشروع مقاومتنا».

ودعا مشعل الدول العربية والإسلامية إلى التركيز على قضية الصراع مع إسرائيل، واصفاً الأخيرة بأنها المشكلة وليست الحل. وقال إن من حق كل شعب أن يخوض معركته طلباً للحرية ولحقوقه وتطلعاته وليحقق دمه، معبراً عن أمله في أن يتوقف نزف الدماء وأن

اغتيال السفير الروسي في تركيا.. السرديات والتداعيات

بقلم: سعيد الحاج

وروسيا بعد أن تعرضت لعلاقة هزة كبيرة إثر إسقاط الأولى لمقاتلة روسية في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥. وقد أثمر هذا التقارب حواراً تركيا روسياً بخصوص حلب، توج باتفاق إخراج المدنيين من المدينة المحاصرة. بل جاء الهجوم بعد خروج جزء كبير من المحاصرين في حلب وانتقال الأوساط الروسية والتركية للحديث حول ضرورة تثبيت حالة وقف إطلاق نار مستدامة في سوريا والانتقال للعملية السياسية. الهجوم جاء أيضاً على هامش مناقشات مجلس الأمن للأزمة السورية لمشاريع قرارات تتعلق بحلب، وتتناول إرسال مراقبين دوليين لمراقبة سير عمليات الإجلاء منها.

بيد أن دلالة التوقيت الأهم تكمن في استباق الحدث (بيوم واحد) لقمة روسية تركية إيرانية في موسكو حول حلب / سوريا على مستوى وزراء الخارجية والدفاع. إضافة إلى التوقيت والسياقات، فقد حمل الهجوم تفاصيل عدة تربطه بالتطورات في سوريا وحلب على سبيل الانتقام. تمت عملية الاغتيال بعد الدور الروسي البارز في عمليات القصف الجوي في حلب بعد استفراد موسكو بالملف السوري، كما ردد الشرطي التركي منفذ الهجوم عبارة «نحن الذين بايعوا محمدا.. على الجهاد ما بقينا أبدا» بلغة عربية ركيكة، قبل أن يكمل بالتركية «لا تنسوا حلب، لا تنسوا سوريا» مضيفاً: «لن تذوقوا طعم الأمن ما دام أشقاؤنا لا يتمتعون به».

وهي عبارات ومصطلحات لا تكتفي بوضع الحدث في سياق الانتقام من الدور الروسي في سوريا عموماً وحلب خصوصاً، ولكن تتخطى ذلك لتشير إلى سرديّة «جهادية» أو مسؤولية تنظيم مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو «القاعدة» عن الهجوم، ولا سيما مع التطابق اللافت للنظر بين جملة الشرطي وجملة، بن لادن الشهيرة عن الولايات المتحدة الأميركية وفلسطين. بيد أن تفاصيل أخرى كثيرة تشير إلى سرديّة أخرى لها علاقة باستهداف أنقرة وتوريطها والإضرار بالعلاقات التركية الروسية، أكثر من ارتباطها بالأزمة السورية. فالهجوم من القوات الخاصة في جهاز الشرطة الذي كان أحد أهم معاقل جماعة غولن أو «الكيان الموازي»، وقد تخرج من كلية شرطة ذات علاقة بالكيان، وهذوّه وطريقة تنفيذه للعملية يشيران إلى تخطيط محكم وتدريب عال.

ارتدادات وتداعيات

بذلت تركيا بالغ جهدها حتى لا يتكرر سيناريو أزمة إسقاط المقاتلة وتنازم العلاقات مع روسيا. اعتبر أردوغان أن الهجوم أصاب «تركيا وشعبها» وعبر عن ترحيب بلاده بتشكيل لجنة تحقيق ثنائية مع موسكو لكشف ملابسات الحادث، كما رأى وزير الخارجية مولود جاوش أوغلو من موسكو أن المستهدف من العملية ليس روسيا وحدها بل أيضاً تركيا والعلاقات التركية الروسية ومسارها الإيجابي في الآونة الأخيرة. ورغم أن التصريحات الأولى من موسكو جاءت مطمئنة إلى حد ما وداعية إلى استمرار التقارب التركي الروسي رداً على استهدافه من خلال هذه العملية، إضافة إلى الدعوة لعدم تأجيل أو إلغاء القمة الثلاثية

البحث عن الجهة المستفيدة ودلالات توقيت الحدث من أهم قواعد تحليل أي حدث، خاصة إن كان أمنياً، ولعل حادثة اغتيال السفير الروسي تزخر بهذه الدلالات، على مستوى تطورات الأزمة السورية، وكذلك على صعيد العلاقات التركية الروسية. فعملية الاغتيال أتت في مرحلة تقارب بين تركيا

التوصيف الأدق لعملية اغتيال السفير الروسي في أنقرة أندريه كارلوف هو أنها أتت في توقيت دقيق بهدف خلط الأوراق. فعلاوة على كونها عملية اغتيال لسفير دولة عظمى، فإن التوقيت والسياقات وحدث عملية الاغتيال في العاصمة التركية تحديداً تضيء على المشهد دلالات أكثر تعقيداً.



اغتيال السفير الروسي بالرصاصة في أنقرة

وكان عنصراً في الحراسات الخاصة بأنقرة، وقد قتل برصاص الشرطة بعد اقتحامها المعرض.

ردود الفعل

في هذه الأثناء، قال رئيس لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الروسي (الدوما) إن اغتيال كارلوف لن يفسد العلاقات مع أنقرة. كما قالت الخارجية الروسية إن حادثة اغتيال السفير ستعرض على مجلس الأمن الدولي.

وطلبت روسيا من أنقرة المشاركة بالتحقيق في الحادث، مشيرة إلى أن المحادثات المقررة بشأن مستقبل سوريا التي تشارك فيها تركيا لن تتأثر بالحادث. وذكرت وكالات أن اتصالاً جرى بين الرئيسين التركي رجب طيب أردوغان والروسي بوتين. من جهتها نددت الخارجية الأميركية باغتيال السفير الروسي، كما أدانت الأمم المتحدة الهجوم.

تنسيق تركي - روسي

من جهتها أعلنت تركيا تفاصيل عملية الاغتيال التي استهدفت السفير الروسي في أنقرة، وأكدت أن الحادث لن يؤثر على علاقات «الصدائة» مع روسيا، مشددة على العمل لمحاسبة الجهات التي تقف خلفه. ■

أكدت روسيا مقتل سفيرها لدى تركيا أندريه كارلوف مساء يوم الاثنين، إثر هجوم مسلح داخل معرض فني في أنقرة، بينما قتلت الشرطة التركية المهاجم الذي أعلن أنه نفذ العملية انتقاماً لمدينة حلب السورية.

وقالت المتحدث باسم الخارجية الروسية (ماريا زاخاروفا) في بيان تلفزيوني إن كارلوف (٦٢ عاماً) فارق الحياة متأثراً بجراحه، وأضافت أن بلاده تنتظر للهجوم باعتباره عملاً إرهابياً.

وأظهرت لقطات مصورة منفذ الهجوم وهو يطلق النار على كارلوف بينما كان يلقي كلمة في معرض فني بعنوان «روسيا في عيون الأتراك». وسقط السفير على الأرض ونقل بعد ذلك في حالة حرجة إلى مستشفى في أنقرة، لتعلن وفاته لاحقاً.

وقالت وكالة أسوشيتد برس - نقلاً عن مصور كان داخل القاعة - إن المهاجم أطلق ثمانية رصاصات على كارلوف، ثم أعلن بالتركية أنه نفذ الهجوم انتقاماً لأهالي مدينة حلب، في إشارة إلى مشاركة موسكو في الحملة العسكرية التي انتهت بتهجير عشرات الآلاف من أحياء حلب الشرقية، فضلاً عن قتل آلاف المدنيين، ومطلق النار تركي يدعى مولود ألتن طاش،

حول سوريا، ورغم أن سياقات التوتر قبيل إسقاط المقاتلة تختلف عن سياقات التقارب والحاجة المتبادلة اليوم، إلا أن من الصعب الجزم بما يمكن أن يصدر عن بوتين وكيف يمكن أن يتطور الموقف الروسي مع تقدم التحقيقات وتوارد الأدلة، خاصة إذا أظهرت التحقيقات ما يمكن أن يشير إلى أي تواطؤ أو تساهل أو ضعف في الإجراءات الأمنية. ما زالت العلاقات التركية الروسية غير مستقرة وتنازع منذ فترة طويلة بين التقارب والتوتر. ولذلك، فثمة من يرى أن قتل السفير الروسي على الأراضي التركية وعلى يد شرطي على رأس عمله قد يحتمل أنقرة درجة ما من المسؤولية يصعب على بوتين أن يتجاوزها، بينما يرى آخرون أن قناعة الطرفين بأنهما مستهدفان من هذا الهجوم قد يدفعهما إلى مزيد من التقارب وتقريب وجهات النظر.

ولهذا الأمر تداعياته بطبيعة الحال على الأزمة السورية على الصعيدين العسكري والسياسي. فالاغتيال سيؤدي أولاً لموقف موسكو ويطلق يدها أكثر في سوريا بعد أن ارتدت ثوب الضحية، بينما سينقل من كفتها في ميزان الحوار والتفاهات مع أنقرة، بينما لا يزال من غير الواضح أثر «الردع» أو «الرسالة» المفترضة في عملية الاغتيال في ما يتعلق بالتفرد والتغول الروسي في سوريا.

من الآثار المباشرة أيضاً استهداف منظومة الأمن التركية والتشكيك بمدى قدرة أنقرة على حماية نفسها والسفراء المعتمدين لديها، خاصة إذا ما أضيف الحادث إلى سلسلة العمليات الانتحارية التي حدثت فيها مؤخراً، ومنها هجوما استاد بشيكتاش في إسطنبول وحافلة الجنود في قيصري. يضاف هذا السياق إلى آخر متعلق بالسياحة التركية (قبيل إجازة أعياد الميلاد) والاقتصاد التركي المشور في عنق الزجاجة منذ أسابيع طويلة تعاني فيها الليرة التركية أمام الدولار.

إذا ما تبنت علاقة رجل الشرطة بالكيان الموازي أو جماعة فتح الله غولن فسيفوي ذلك يد الحكومة التركية في خطة مكافحتها في الداخل من جهة، ويزيد من فعالية الضغوط التركية على الولايات المتحدة لتسليم غولن وتجميع مؤسسائه على أراضيها، وقد يزيد من مفاعيل التوتر في العلاقات التركية الأميركية، فضلاً عن الروسية الأميركية، ويمكن التخوف الأكبر بخصوص تداعيات عملية الاغتيال في التحديات الأمنية التي يمكن أن تواجه أنقرة مستقبلاً، وما إذا كان حجم العملية وتوقيتها يشيران إلى ارتفاع مستوى التهديد والاستهداف وبدء مرحلة جديدة عنوانها الاغتيالات والفوضى في تركيا، وهو سيناريو كنا قد توقعناه بعد فشل المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا في تموز الفائت، وينبغي عدم التقليل من فرص حدوثه ومخاطره - لا قدر الله - ولا سيما إذا ما عدنا إلى الجملة الأخيرة التي قالها القاتل - المقتول لاحقاً: «كل من له ضلع في هذا الظلم سيدفع الثمن».

أخيراً، رغم ضخامة الحدث والكثير من الملابسات الغامضة التي تحيط به، فإن مقتل منفذ الهجوم إثر اشتباك مع قوات الشرطة قبل القبض عليه والحصول على إفادته، يقلل من فرص التوصل إلى أسبابه الحقيقية ومن يقف خلفه، فضلاً عن أن نتوقع إعلان ذلك على العلن، ورغم ذلك سيكون له أثر بالغ ومباشر على العلاقات التركية الروسية وعلى الأزمة السورية، بل على العلاقات التركية الغربية، والروسية الغربية تبعاً لما سيكشفه التحقيق للطريقة التي سيسعى كل طرف من الأطراف لاستثمار الحدث من خلالها. ■

المجلس «الوزاري العربي» يستنكر ممارسات النظام السوري وحلفائه في حلب

سوريا، طالباً باعتماد موقف موحد للجامعة العربية والبدء في تحرك جاد لإيجاد آلية تحمل النظام السوري على التوقف عن شن هجمات ضد المدنيين، ورفع الحصار عن كل المناطق في سوريا. ومع تحميله النظام السوري مسؤولية المجازر التي ترتكب بحق الشعب السوري، قال الوزير القطري: «يجب ألا نعفي أنفسنا من المسؤولية؛ فلا يوجد أي مبرر يسمح للجامعة العربية بالتعاقب عن أداء واجباتها».

بالمثل، حمل وزير الخارجية السعودي عادل الجبير النظام السوري مسؤولية مأساة حلب لأنه «وجه الجيش لقتل الشعب»، كما أنه «أدخل المنظمات الإرهابية بما فيها الحرس الثوري لسوريا».

وانعقد الاجتماع الطارئ للجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية استجابة لطلب كويتي؛ لبحث الأوضاع المأسوية شرقي حلب؛ إثر دخول قوات النظام السوري والتنظيمات الأجنبية الإرهابية الموالية إليها، وتنفيذ إعدامات ميدانية بحق الكثير من المدنيين. ■

الإرهاب والاحتشاد لمحاربتة». وفي كلمته خلال الاجتماع، دعا وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى «تحرك فوري لوقف إطلاق النار في سوريا والشروع في محادثات سياسية تغلق الباب أمام التدخلات الأجنبية والتنظيمات الإرهابية».

واعتبر شكري أن السبب الرئيسي للوضع المأساوي الذي تعيشه حلب هو «أعوام من أخفاق المجتمع في وقف الحرب في سوريا». بدوره، طالب وزير الخارجية التونسي خميس الجهماوي بـ«تضافر الجهود الدولية لحماية المدنيين في حلب».

واعتبر أن «تثبيت وقف إطلاق النار (في سوريا سيكون) فرصة لاستئناف الحل السياسي». بينما دعا وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن إلى ضرورة وقف إطلاق النار فوراً في جميع أنحاء

في الدول الشقيقة، والدعوة إلى حلول سياسية توافقية بما يحفظ وحدة وسيادة واستقرار الدول ويولي تطلعات شعوبها».

في بداية الاجتماع، حمل الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، النظام السوري وحلفاءه «المسؤولية الكاملة عن العمليات العسكرية الوحشية والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في مدينة حلب وفي حق سكانها المدنيين». وتحدث أبو الغيط عن ثوابت «الإجماع العربي» تجاه الأزمة السورية، بما في ذلك الجرائم التي يرتكبها النظام بحق المدنيين في «حلب الشهباء»، حسب تعبيره.

وأوضح أبو الغيط أن هذه الثوابت تتمثل في أنه «لا حل للأزمة سوى الحل السياسي بمشاركة جميع الأطراف»، مع «ضرورة وقف إطلاق النار وتوفير الحماية للمدنيين»، فضلاً عن «رفض

استنكر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية «الممارسات التي يقوم بها النظام السوري وحلفاؤه والتنظيمات الإرهابية وكل من تسبب في معاناة الشعب السوري في حلب».

وجدد وزراء الخارجية العرب، عبر بيان صدر في ختام اجتماعهم الطارئ بمقر الجامعة العربية مساء الإثنين لبحث تطورات الوضع في حلب، التزامهم بـ«سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية». وأكدوا أن «الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية وبما يلبي تطلعات الشعب السوري».

وأقر البيان عشرين دولة، فيما تحفظ لبنان على البيان، وأكد «إبتهاده عن الصراعات الداخلية

بعد تفجير الكنيسة المرقسية:

هل سيقبل مسيحيو مصر العبث بأرواحهم من جديد؟

المنشية سنة ١٩٥٤ في محاولة اغتياله حتى يرفع أسهمه جماهيرياً، ويطيح بخصومه من زعامات الإخوان المسلمين الذين حُكم على كبارهم حينئذ بالإعدام، وغُيب معهم الآلاف خلف الأسوار.

إلا أن إدانة العادلي بارتكاب جريمة «القيديسين» قبيل طوفان ٢٥ يناير ٢٠١١ أوصل إلى الجماهير المسيحية المصرية رسالة -من المفترض أنها واضحة جداً- مفادها أن مبارك ونظامه كانوا يتاجرون بدمائهم، ويفتعلون أحداث الفتنة الطائفية، وأنهم لكي يحققوا هدفاً -مثل التغطية على أزمة أو قرار أو قانون ما أو للتخلص من استحقاق أو آخر- كانوا مستعدين للعبور إلى ذلك على جسر من دماء المواطنين، مسلمين ومسيحيين.

وتجددت جرائم الحكومات تجاه المسيحيين المصريين في عهد المجلس العسكري في تشرين الأول عام ٢٠١١ في أحداث ماسبيرو الشهيرة، التي فضت فيها قوات الشرطة العسكرية والأمن المركزي اعتصاماً أزمع المسيحيون عقده عند مبنى الإذاعة والتلفزيون الشهير بماسبيرو في القاهرة: احتجاجاً على بعض الأحداث التي اعتبرها المسيحيون اضطهاداً لهم وانقاصاً من حقوقهم، وشاركهم في ذلك بعض المسلمين. وقد نتج من الحادث حينها مقتل أكثر من عشرين شخصاً وجرح العشرات، واحتج المسيحيون على ذلك بتظاهرات خرجت في مناطق مختلفة من الجمهورية، وجاءت تلميحات كثيرة من الخارج عبرت عن الصدمة مما جرى في مصر.

ويقطع النظر عن اختلاف الروايات ومن بدأ الاشتباك، فقد كان واضحاً أن قوات أمن تابعة للدولة قد استخدمت العنف المفرط، مثل الدهس بالسيارات الشريطية وإطلاق الرصاص الحي على الرأس والصدر ضد المتظاهرين، ما يمثل إدانة واضحة لمسؤولي الدولة عن سفك الدماء

في موجة البحث المصري عن الذات التي تلت ثورة ٢٥ يناير، جرت سلسلة من المحاكمات المهمة لرموز نظام حسني مبارك؛ كان من أبرزها محاكمة حبيب العادلي آخر وزير داخلية في مصر قبل الثورة. ومن أخطر ما توصلت إليه المحاكمات الأولية إدانة العادلي بتدبير حادث تفجير رأس السنة في كنيسة القديسين بالإسكندرية عام ٢٠١١، وإن كانت موجة البراءات التي تلت ذلك قد أعفت الرجل من أي مسؤولية عن الحادث وكثير من الجرائم الأخرى.

لم يكن هذا التفجير سلوكاً جديداً للأنظمة المستبدية، بل هي عادة لها ربما كانت تنتمي إلى زمن بعيد، لكن من الصعب أن تقتنع الجماهير البسيطة في بلادها بأن حكومة ما يمكن أن تتولى بنفسها افتعال الجرائم وتدبير الانفجارات في البلد الذي تحكمه، وتعدُّ مسؤولة عن أمنه وحمايته ومقاومة الجريمة فيه: إذ إن تفكير رجل الشارع -يقطع النظر عن وظيفته- يبدو أنه لا يستوعب هذه المسألة إلا بدليل وبرهان مباشر.

وثمة شهادة تاريخية شهيرة لأحد «الضباط الأحرار» في ثورة ١٩٥٢ المصرية، هو خالد محيي الدين، بأن جمال عبد الناصر هو الذي افتعل تفجيرات عام ١٩٥٤ في القاهرة لإلهاء الناس عن حقيقة ما يجري من السطو على السلطة والدولة المصرية.

وهناك شهادة أخرى لحسن التهامي -وكان من الضباط الأحرار كذلك- عن تدبير عبد الناصر لحادث



بقلم: نبيل الفولي

البريئة التي وُضِعوا في مناصبهم ووظائفهم لحمايتهم وصونهم.

استقر في الوعي المسيحي خلال الحقائق التي كُشفت بخصوص هذين الحادثين المؤمنين أن الدولة هي التي تستهدفهم قبل أي طرف آخر، وأنها تضحي بهم في سبيل اللعب بالشعب واليهائه عن حقيقة ما يجري في البلد، فهم الثمن الرخيص الذي يقدمه النظام دائماً لزيادة أحكام القبضة على مقاليد الدولة.

وكان واضحاً في تلافيف ذلك -وإن احتاج الأمر إلى مزيد من الوعي- أن الدولة التي سلكت معهم هذا السلوك هي نفسها الدولة التي تضطهد المواطن بقطع النظر عن ديانتها، وتستولي على حقوقه الثابتة في وطنه بأن يعيش فيه حراً محفوظ الكرامة مصون الدماء يشارك في اختيار حكامه بحرية وكرامة.

لكن المفاجأة المؤلمة هي أن الجماهير المسيحية سارت وراء كنيسيتها في المشاركة بقوة في أاد التجربة الديمقراطية المصرية الوليدة عقب انتخاب الدكتور محمد مرسي رئيساً للدولة، وإعادة الاستبداد بصورة أشرع إلى كراسي السلطة من جديد؛ وذلك حين مثلوا ضلعاً مهماً فيما سُمي ثورة ٣٠ يونيو.

لقد نسي المسيحيون بهذا التحالف دماء أهلهم وشبابهم الذين قضوا خلف أسوار «القيديسين» ثمناً لمعادلات النظام الإجرامية، ونسوا كذلك دماء أعزائهم التي سالت في الطرقات أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون في جولة إجرامية أخرى، مع أن محركي الانقلاب الذين تحالفوا معهم عام ٢٠١٣ هم نفس الجنرالات أو بقايا الجنرالات الذين يمثلون نظام مبارك، وأصدروا الأوامر بقتل المتظاهرين في كل الأحداث التي تلت الثورة المصرية، بمن فيهم عبد الفتاح السيسي نفسه.

لقد كانت هذه صفحة سوداء في تاريخ الوطنية المصرية سجلها الجيل المسيحي الحالي، وشاركهم فيها كثير من المسلمين كذلك، وهي تتناقض تماماً مع صفحات أخرى بيضاء ناصعة سجلها مسيحيون كبار في سجلات الوطنية المصرية؛ مثل مكرم عبيد باشا

والدكتور إبراهيم الورداني وغيرهما. تجددت الآلام المسيحية صباح الأحد الحادي عشر من كانون الأول حين وقع تفجير كبير بالكاتدرائية المرقسية القبطية في منطقة العباسية بالقاهرة، حيث قتل ٢٥ شخصاً وجرح عشرات آخرون، وعلى طريقة العقل البشري في اختبار التفسير القريب لما جرى، كان أمام العقل المسيحي أن يفسر ما جرى بأحد أمرين: فإما أن الدولة عادت إلى جرائمها القديمة بالتضحية بهم من جديد، وإما أن «الإرهاب» الهلامي الذي صورته النظام وحمله كل الأوزار هو من ارتكب الجريمة البشعة.

وبالفعل خرج أهالي الضحايا عقب الحادث مباشرة، وتبنوا فكرة أن النظام هو المسؤول عن الجريمة البشعة، وبرز بعضهم التيارات الإسلامية من المسؤولية عن ذلك تبرئة صريحة، واستندوا في ذلك إلى التحصين الأمني الشديد للكاتدرائية، وأنه لا يمكن أن يمر أحد من بوابات الحراسة وممرات التفتيش إلا أن يكون الأمن نفسه متأمراً معه! ولكن سرعان ما تراجعت هذه التبرة، وبدأ أكثر المسيحيين المصريين يتبنون وجهة نظر النظام، وأن شخصاً ما من الموسومين بالإرهاب هو المسؤول عن الجريمة، وأن النظام بريء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب! ولا يملك الإنسان إلا أن يعجب لما أصاب العقل المصري من تصديقه لترهات النظام ودعاياته السوداء وأكاذيبه المكشوفة، وهذا الحادث مثال على هذا، فهل يدفع الناس إلى هذه المواقف كراهيتهم لطرف من الأطراف أو ضعف تمييزهم؟ أمر محير على كل حال!

إن بصمة النظام واضحة على جريمة الكاتدرائية، وتشبه تماماً بصماته على جرائم سابقة وثابتة ارتكبتها في حق المصريين، ولا ينبغي أن تغادرنا فطنتنا -مسلمين ومسيحيين- ونحن نحاول فهم مثل هذا السلوك، وقد قدم بعض الناشطين في تعليقاتهم بعض المعلومات والملاحظات الدامغة التي تثبت كذب النظام في هذه القضية؛ مثل أن تحليل «الدي أن أي» لا يمكن أن يخرج بهذه السرعة؛ خاصة في تفجير اختلطت فيه الدماء والأشلاء، وأن المتهم الذي ورد اسمه في القضية (محمود شفيق محمد) نشرت عدة صحف ومواقع إنترنت (مثل الوطن) في آذار عام ٢٠١٤ أنه ألقى القبض عليه بتهمة حيازة سلاح والقيام بأعمال إرهابية، وقد اختفى هذا الشخص عن أهله عقب ذلك.

إن الجريمة التي وقعت في الكاتدرائية فرصة لوصول اللحمة الوطنية المصرية، وجمع الأصوات المخلصة بعيداً عن مسوّقي بضاعة النظام ومزوري الحقائق وتجار الدماء البريئة من المسلمين والمسيحيين. ■

معهد واشنطن يفضح العلاقات الاستثنائية بين مصر وإسرائيل

بين البلدين، حيث كان الغاز الطبيعي، قبل ثورة عام ٢٠١١، من بين العلاقات الاقتصادية الأكثر أهمية بين الدولتين، فقد كانت إسرائيل تشتري ما يصل إلى سبعة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي من مصر كل عام، ولكن تدهور الوضع الأمني في سيناء أدى إلى قيام عمليات تخريب متكررة لخطوط الأنابيب، الأمر الذي أنهى هذا الترتيب.

ومع اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي قبالة الساحل الإسرائيلي، يدور نقاش حول استخدام المرافق المصرية لتسييل الغاز الطبيعي الإسرائيلي، إلا أن هذا الاحتمال لا يزال بعيد المنال.

وفي المقابل، تشكل السياحة قطاعاً اقتصادياً يعود بالمنفعة الاقتصادية على كلا البلدين، ومع أنه لا يسافر الزوار المصريون عموماً إلى إسرائيل، إلا أن ما يقرب من ربع مليون إسرائيلي كانوا قد زاروا مصر في عام ٢٠١٠. وبالارقام المطلقة، لم يمثل السياح الإسرائيليون في مصر نسبة كبيرة من عدد السياح الإجمالي، ولكن الإرهاب في السنوات الأخيرة أدى إلى انخفاض عدد السياح الإسرائيليين بأكثر من ٥٠ في المائة.

«زيادة التعاون»

وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها مصر وتراجع شعبية السيسي في بلاده، سوف يكون من الصعب زيادة التعاون الظاهر مع إسرائيل، بيد، بما أن التعاون الاستراتيجي في سيناء ليس جلياً، فمن الممكن توقع استمراره وربما تحسينه أيضاً. وثمة مجال آخر يحتمل أن تمد فيه مصر يد المساعدة لإسرائيل، وهو الفلسطينيون، فمع تراجع النفوذ المصري في المنطقة خلال السنوات الماضية، ليس هناك شك في أن القاهرة سترحب بأي فرصة لإعادة انخراطها في عملية السلام من أجل تحسين صورتها الدولية، حيث أوضح شينكر أن «انخراط السيسي في هذا الشأن لا ينطوي على تأثيرات سلبية تذكر في الداخل المصري، ونظراً إلى علاقة العمل التي تبدو جيدة بين السيسي وثنث ياهو، من المرجح ألا تعترض الحكومة الإسرائيلية على جهود الوساطة المصرية»، بحسب تعبيره. ■



تُدار من قبل رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، الجنرال (احتياط) عاموس جلعاد. وهذه الدائرة مسؤولة عن العلاقات الأمنية مع الشركاء الإقليميين. وحيث يتقاعد جلعاد، ونظراً للأهمية المخصصة لهذه العلاقة من قبل قادة البلدين، ليس هناك شك في استمرار النوايا الحسنة، بحسب ما كشف شينكر.

«التعاون الاقتصادي»

اقتصادياً، تأتي اتفاقية «المناطق الصناعية المؤهلة» بمصر في طليعة العلاقات الاقتصادية الثنائية بين إسرائيل ومصر، وتآذن هذه الاتفاقية بيع المنتجات ذات المحتوى الإسرائيلي والمصري في الولايات المتحدة، وهي معفاة من الرسوم الجمركية، حيث تعمل حالياً حوالي ٧٠٠ شركة في هذه «المناطق»، وتوظف ٢٨٠ ألف مصري، كما تشكل عائدات هذه المناطق ٤٥ في المائة من الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة، أو حوالي مليار دولار سنوياً.

من جانب آخر، تراجعت تجارة الغاز الطبيعي

المصري والإسرائيلي، إلا أن العلاقات بين رئيسي الدولتين «تبدو ممتازة»، بحسب تعبير شينكر، مشيراً إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو والرئيس السيسي على تواصل مستمر، حتى أن هناك بعض المقالات التي تشير إلى هذا الموضوع مرة واحدة على الأقل أسبوعياً.

وفي عام ٢٠١٦ أرسل السيسي وزير خارجيته، سامح شكري، إلى القدس، للقاء نتن ياهو وهي أول زيارة من نوعها منذ تسع سنوات.

واعتبر شينكر أن ما يثبت العلاقة الشخصية «هو وجود مصلحة مشتركة واضحة حول بعض المسائل الجوهرية»، موضحاً أنه «في ما يتعدى الإجماع على قمع التمرد في سيناء، يبدو أن نتن ياهو والسيسي يعتبران حركة حماس مصدر تهديد».

وأشار إلى تأييد «السيسي لمبادرات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، بصورة تتطابق مع المصالح الإسرائيلية المتمثلة بعدم مشاركة وسطاء أوروبيين، مع استعداد نتن ياهو لعقد اتفاق مع مصر لخفض الديون المترتبة عليها لصالح إسرائيل إلى النصف، جراء نقض اتفاقية الغاز الطبيعي القائمة منذ مدة طويلة»، كما لم يتوان نتن ياهو عن الدفاع صراحة عن مصر بعد استمرار تراجع شعبيتها في واشنطن، وليس من المستغرب أن يكون نتن ياهو منفتح القلب عندما يتحدث عن السيسي.

وفي السنوات الأخيرة، كانت العلاقات اليومية

كشفت «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى» تفاصيل العلاقة «الاستثنائية» التي حصلت بعد انقلاب عبد الفتاح السيسي، واستيلائه على السلطة منتصف عام ٢٠١٤. وفي مقابلة أجريت مع مدير برنامج السياسة العربية في المعهد، ديفيد شينكر، أوضح أن هذا التعاون كان في عدة مجالات، أبرزها الأمني والاقتصادي.

«التعاون الأمني»

وحول تعاون مصر وإسرائيل، لمواجهة ما يعتبرونه تهديدات إقليمية مشتركة، أوضح أن الدينامية بين مصر وإسرائيل تغيرت منذ الانقلاب، واستلام زعيم الانقلاب عبد الفتاح السيسي للسلطة، حيث ساهم التعاون في سينا إلى حد كبير في تحسين العلاقات بين البلدين.

وأوضح أن مصر وإسرائيل عملت بشكل وثيق على مكافحة التمرد الناشئ في شبه جزيرة سيناء، حيث سمحت إسرائيل بإجراء تعديلات على الملحق الأمني لـ«اتفاقية كامب ديفيد» في حوالي عشرين مناسبة، مما سمح لمصر بنشر القوات والمعدات، بما فيها الطائرات، في سيناء بعد أن كان هذا الأمر محظوراً في الاتفاقية.

كما أن التعاون الاستخباراتي بشأن التهديدات القائمة في سيناء قوي أيضاً، حيث وصفه نائب رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي، الجنرال يائير جولان، في عام ٢٠١٦ بأنه «غير مسبوق»، بحسب ما نقل شينكر.

وأشار شينكر إلى تعاون مصر وإسرائيل بشكل وصفه بـ«الوثيق»، على الحدود وتحديداً في ما يخص اكتشاف الأنفاق وتدميرها، لتهديب الأسلحة والقوات.

«التعاون السياسي»

وعلى الرغم من عدم تطور السلام بين الشعبين

المعارضة المصرية وإدارة الخلاف.. هل قاربت النضج؟

واحد، بل إنها تجمعت فقط على قيم نبيلة لا يختلف عليها إلا من يشعر بعدم قدرته على الالتزام بها، كما كان ولا يزال هناك عزم وحزم على أن تظل المجموعة مقتصرة على الميثاق دون غيره من القضايا حفاظاً على ما تحقق من عمل وتمتينه، لكن هذا لا يمنع من العمل في مسارات أخرى متوازنة للوصول إلى مظلة وطنية ثورية جامعة يشارك فيها من شاء من الموقعين على الميثاق أو من غيرهم، سواء كانوا أفراداً أو كيانات بعد الاتفاق على المبادئ المشتركة وآليات العمل المشترك. ■

بقلم: قطب العربي

البداية أن المجموعة الافتراضية التي ضمت هذا الطيف الواسع من رموز المعارضة المصرية (ميثاق الشرف الوطني) لم تستهدف أن تكون كياناً أو تحالفاً أو حزباً

«سياسة المكيدة» بين السيسي والسعودية.. إلى أين؟



أثارت زيارة أحمد الخطيب، مستشار العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز، لسد النهضة الإثيوبي يوم الجمعة الماضي، تساؤلات حول أهدافها وما إذا كان لها علاقة بالخلافات السعودية المصرية، خصوصاً أنها تزامنت مع استقبال قائد الانقلاب بمصر عبد الفتاح السيسي، للرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح، بحسب مصادر رسمية متطابقة مصرية وسعودية.

كل دولة أصبحت تنظر له وفق وجهة نظر ذاتية، وفي إطار مصالحها الضيقة».

من جهته: قال المحلل السياسي المصري محمد الزواوي، إن «هناك ارتباطاً في السياسة الخارجية المصرية، التي لم تعد بوصلتها منضبطة بالمصلحة الوطنية».

وأضاف أن «سياسة مصر الخارجية مدفوعة بتجاهين أساسيين، أحدهما هو اتباع الجهات التي تستطيع انتشاراً من عقراتها الاقتصادية؛ عن طريق قروض اقتصادية، أو تمويل لمشروعات قصيرة أو طويلة الأمد. والاتجاه الثاني يتمثل في معاداة الحركات الإسلامية، وبالطبع الجهادية، في طول العالم العربي». ورأى أنه «بصرف النظر عن دقة التقارير المتعلقة بزيارة علي صالح لمصر؛ فإن الشعب المصري هو من يدفع ثمن الحفاظ على النظام نتيجة لتلك المناورات المتعددة».

وتابع الزواوي: «بالرغم من أن مصر والسعودية لا تملكان القطيعة أو العدا المطلق بين بعضهما البعض؛ إلا أن الرياض يبدها الكثير من الأوراق التي تستطيع من خلالها التأثير على الاقتصاد المصري، التي من بينها التعاون مع إثيوبيا في مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية، ودورها القيادي في مجلس التعاون الخليجي الذي يملك استثمارات متنوعة في عدد من دول القارة السمراء، ومن بينها إثيوبيا».

من جانبه: رأى الكاتب الصحفي أحمد حسن الشراقي، أنه «لا علاقة بين زيارة مستشار الملك سلمان لسد النهضة بإثيوبيا، وبين زيارة علي عبد الله صالح السرية لمصر»، وقال إن «الشقاق بين القاهرة والرياض يتسع ويكبر كل يوم، ولا يمكن حالياً القول بأنه وصل إلى مرحلة (اللاعودة)». ■

ووصف مراقبون هذه الزيارات بأنها قائمة على «سياسة المكيدة» بين النظامين المختلفين في ملفات أهمها سوريا واليمن، فيما اتهم محللون النظام الانقلابي في مصر بأنه يسعى إلى «تدفيع» المصريين ثمن تردّي العلاقات مع السعودية من خلال ملف المياه الأخطر بالنسبة لهم، وخاصة في ظل تردّي العلاقات الإثيوبية المصرية، واتهام أديس أبابا سلطات الانقلاب بدعم جماعات مناهضة لحكومتها.

وقال الكاتب والمحلل السياسي، أسامة الهيثمي، إن السعودية تريد أن تبعث برسالة إلى النظام المصري، مفادها أنه «كما أنكم تمتلكون أوراق ضغط؛ فإننا كذلك لدينا من أوراق الضغط الكثير»، مشيراً إلى أن ذلك يأتي «في إطار الرد السريع على تطورات المواقف المصرية إزاء العديد من الملفات الإقليمية، وأبرزها سوريا واليمن».

وأضاف الهيثمي أنه «بقدر ما تعبر هذه الزيارة السعودية عن مبدأ معروف في الدبلوماسية، وهو الرد بالمثل؛ إلا أنها جاءت خطوة متسارعة تتنافى مع ما عهد المرابطون عن السياسات الخارجية للمملكة، حيث التزام الهدوء وضبط النفس». ورأى أن «مثل هذه الخطوة كفيلا بأن تفقد المملكة حالة الدعم والتأييد الشعبي المصري الذي يتعاظم مع المملكة كونها بلد الحرمين الشريفين»، معللاً ذلك بأن «مسألة السد الإثيوبي ليست مجرد قضية سياسية، وإنما يعلم الجميع أنه سيكون لها انعكاساتها الخطيرة على المصريين، فهي تمس بالدرجة الأولى حياة ومصير نحو مائة مليون مواطن، ومستقبل بلد بكامله».

ورأى الهيثمي أن «هذا التطور الحادث في العلاقات المصرية-الخليجية؛ يؤكد أن مفهوم الأمن القومي أصبح خاضعاً للنظرية التفكيرية والنسبية»، موضحاً أنه «لم يعد هناك ثمة توافق على مفهوم محدد لهذا الأمن، بل إن

وعدد من قيادات ٦ إبريل والنشطاء اليساريين. كانت بداية المحاولات الفعلية لتوحيد قوى الثورة في وثيقة بروكسل (أيار ٢٠١٤) التي كان يفترض أن يواكبها في اليوم ذاته إعلان القاهرة، الذي شارك فيه رموز من قوى ثورية متنوعة، لكنه تأخر لاعتبارات أمنية وسياسية، وقد تأسس المجلس الثوري على قاعدة مبادئ بروكسل، وكان هدفه الأول وفقاً لوثيقته التأسيسية هو تحقيق الإصطفاث الثوري، لكنه فشل في تحقيق هذا الهدف، بل إنه تحول لاحقاً إلى عائق للإصطفاث، وهو ما دفع عدداً من قادته وأعضائه للاستقالة منه قبل عام. وتجددت المحاولات في ما عرف بوثيقة العشرة قبل عام تقريباً لكنها تعرضت لقصف مبكر أجهز عليها في مهدها، في تلك الأثناء لم تتوقف اللقاءات والورش الهادفة إلى تحقيق التقارب بين قوى الثورة، سواء في القاهرة أو الدوحة أو إسطنبول أو واشنطن أو باريس الخ، ويمكن القول إنها نجحت في تمهيد الأرض نسبياً لإنجاز بعض الفعاليات المشتركة مثل مظاهرة جمعة الأرض يوم ١٥ نيسان الماضي.

وحتى هذه المحاولة الأخيرة (ميثاق الشرف الوطني) التي سجلت اختراقاً نسبياً لحالة التكتل والجمود السابقة، تخضع حالياً لإختبارات قاسية لقياس قدرة ذلك الطيف الواسع الذي وقع الوثيقة والذي تجاوز الـ ٥٠٠ شخصية حتى الآن على حسن إدارة خلافاته التي ظلت عائقاً دون الالتقاء المباشر من قبل، والتي لم تختف بعد، لكن وطأة حكم السيسي ضد الجميع دفعت هذه الأطراف المعارضة إلى محاولة تناسي خلافاتها أو تركها جانباً مؤقتاً بهدف

التنسيق لعمل مشترك ينهي حكم العسكر الباطش بالجميع، وتشكيل بديل مدني (من القوى الإسلامية والليبرالية واليسارية والمستقلة) يكون قادراً على إدارة الوطن بكفاءة بعد إنهاء ذلك الحكم العسكري، ويكون قادراً على الصمود في وجه التحديات التي ستقابله.

وحتى لا نحمل الأمور أكثر مما تحتمل فقد كان واضحاً من

تتسع رقعة المعارضة المصرية للنظام الحاكم يوماً بعد يوم، وتتوسع هذه المعارضة بين قوى إسلامية كانت سبقة لرفض هذا الحكم، وقوى ليبرالية ويسارية لحقت بهذا الرفض، سواء عقب انقلاب الثالث من تموز ٢٠١٣ مباشرة أو بعد منح فرصة للسيسي للترشح والحكم لمدة عامين وعد بنقل مصر خلالهما من حالتها المتردية إلى مصاف الدول المتقدمة لتصبح «قد الدنيا».

ومع اتساع المعارضة كما وكيفا لنظام السيسي، تبرز على السطح قضية التنسيق بين قوى المعارضة أو الرفض لهذا النظام بهدف التخلص منه واستعادة المسار الديمقراطي الذي أنتجته ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، وتقديم بديل سياسي مدني مقنع للشعب المصري أولاً وللمجتمع الدولي ثانياً، وقد جرت عدة محاولات للتنسيق على مدى أكثر من عامين، لكنها تعثرت في غالبيتها باستثناء المحاولة الأخيرة التي وقعت الأسبوع الماضي التي اقتضت على مجرد ميثاق شرف وطني أخلاقي يشارك بالتوقيع عليه في البداية ١٥٦ شخصية سياسية من مختلف الاتجاهات، كان أبرزهم الدكتور محمود حسين الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين، والدكتور أمين نور زعيم حزب غد الثورة، والسفير إبراهيم بسري وكيل وزارة الخارجية الأسبق، وحازم عبد العظيم مسؤول لجنة الشباب في حملة السيسي الانتخابية، والدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومقرر الجمعية الوطنية للتغيير سابقاً، والدكتور سيف الدين عبد الفتاح أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والدكتور طارق الزمر رئيس حزب البناء والتنمية،



مرشد الإخوان السابق في مصر يُنقل من السجن إلى المستشفى



نقلت السلطات الأمنية المصرية المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف (٨٨ عاماً) إلى مستشفى حكومي غربي القاهرة بعد تدهور في صحته.

وقالت علية ابنة محمد مهدي عاكف، في تدوينة عبر صفحاتها في موقع فيسبوك عصر يوم الأحد: «ادعوا جميعاً لمرشدكم العام السابق محمد مهدي عاكف، فقد جرى نقله إلى مستشفى القصر العيني، ولا نعلم السبب حتى الآن».

وقال المحامي إسماعيل أبو بركة إن «زوجة عاكف كانت في زيارة له اليوم في محبسه بسجن ليمان طرة، وأبلغها ضابط بالسجن أنه تم نقل زوجها يوم السبت لمستشفى القصر العيني دون ذكر السبب».

وأوضح المحامي أبو بركة أن موكله كان محجوزاً بالأساس في مستشفى سجن ليمان طرة منذ أكثر من ستة أشهر بعد تدهور صحته وحاجته للمتابعة الصحية المستمرة مع تجاوز سنه ٨٨ عاماً، لافتاً إلى أن نقله لمستشفى خارجي هذه المرة «يعني أن التراجع في صحته كبير، وهذا أمر مقلق».

ولفت المحامي إلى أن عاكف محبوس على ذمة قضية واحدة هي أحداث مكتب الإرشاد في منطقة المقطم بالقاهرة، وحصل على حكم بالمؤبد (٢٥ عاماً) وألغته محكمة النقض في كانون الثاني الماضي، وتعاد محاكمته من جديد.

وأشار إلى أنه تقدم مؤخراً بطلب لإخلاء سبيل عاكف على ذمة قضيته في ظل تدهور صحته وتقديم عمره، وذلك في جلسات أخيرة أمام القاضي محمد شيرين فهمي الذي ينظر قضيته، ورفض الطلب. ولم يصدر عن وزارة الداخلية المصرية أي

الصدر يطالب بوقف الحرب في سوريا ووقف كل الانتهاكات

وأضاف: «ما أخطر أن يريق الأخ دم أخيه بلا حق، من أجل حفنة مال أو سياسة أو ما شابه ذلك... وليعلم الجميع أننا دعاة سلم وسلام ورحمة وإنسانية؛ ولذا فنحن أتباع محمد ﷺ لا يمكن أن ندعي ذلك، فأنا على يقين أنه ﷺ لو كان موجوداً بيننا لما رضي عن الكثير مما يحدث.. وهذه الطامة الكبرى...».

وقال: «ينبغي ألا تدعى الوحدة أو تعقد المؤتمرات وندواتها من أجل الوحدة وكل مشاعرك تلهج بالكلام الطائفي المنبوذ، وكل تصرفاتك تنبئ عن الحق العقائدي المشين».

ودأبت وسائل الإعلام الإيرانية والعربية المدعومة من إيران خلال الأيام الماضية على الاحتفال بما أسمته «النصر» على «الإرهابيين»، في موقف لم يظهر في كلام الصدر.

ورأى مراقبون أن كل ما تحدث عنه من انتهاكات هو ما تقوم به الميليشيات الإيرانية والسورية. ■

في موقف اعتبره العديد مفاجئاً من «الحرب الدائرة في سوريا»، لم تتناغم تصريحات الزعيم العراقي مقتدى الصدر مع التصريحات الإيرانية، بعدما طالب بوقف الحرب في سوريا، ووقف كل الانتهاكات فيها، دون أن يحمل أيًا من الأطراف مسؤولية ما يحدث.

ودعا الصدر إلى «وقف الحرب الدائرة في سوريا الجريحة، ووقف كل الانتهاكات فيها، وأن يعامل كل المسلمين في كل الدول الإسلامية سواسية».

وطالب الصدر «كل العقائد والأديان بأن تتحلى بروح الوحدة»، قائلاً: «أدعو السنة المعتدلين للانفتاح على اتباع أهل البيت بما يخدم المصالح الإسلامية العامة، وإن أردنا أن نكون كنيي الإنسانية نتحلى بها، فعلياً أن نعكس صورة طيبة أمام الأمم الأخرى؛ لكي لا يكون الإسلام معزلاً عن باقي الأمم التي يجمعنا وإياهم الشعور الإنساني والأخلاق الطيبة».

تعلق، غير أن مصدراً أمنياً قال للناضول إن «عاكف نقلته مأمورية تابعة لمصلحة السجون مساء السبت لمستشفى القصر العيني لإجراء فحوصات طبية متعلقة بتدهور صحته مع سنه المتقدم، في ظل عدم إمكانية تحقيق ذلك في مستشفى السجن». وأضاف المصدر أن هذه ليست المرة الأولى لنقله، فقد تم ذلك مرات سابقة دون إعلان.

وفي أيلول ٢٠١٣، ومع تدهور صحته، نقلت وزارة الداخلية عاكف إلى مستشفى المعادي العسكري للخضوع لفحوص طبية فقط، وقررت إعادته إلى السجن يوم ٢٥ حزيران ٢٠١٥ مرة أخرى.

وفي أيار ٢٠١٥ برأت محكمة مصرية عاكف من تهم وجهت إليه بـ«إهانة القضاء». ■



مختلف المدارس الفكرية لتوحيد الرؤية لمواجهة التحديات».

بينما تحفظ بن خلاف وحديبي بشأن مردود الاتصالات الراهنة، كشف القيادي في حركة النهضة، النائب عبد الهادي بوشاش، أن «أصدقاء الاتصالات بأحزاب إسلامية أخرى إيجابية لحد الآن، وربما تفضي إلى شيء ملموس قريباً». بوشاش تابع، في تصريحات له، أنه «حتى حركة مجتمع السلم، التي تحفظت على أي تحالف على مستوى القيادة، لدينا معلومات أن هناك نقاشاً داخل هذا الحزب للنظر في أي مسعى للتحالف بين الإسلاميين خلال الانتخابات».

نشرته صحيفة «الجزائر»، التكتل بأنه «تجربة فريدة ستوسع وتأخذ شكلاً آخر مستقبلاً»، دون تقديم تفاصيل.

القيادي في جبهة العدالة والتنمية، لخضر بن خلاف، قال إن «اندماج الجبهة مع حركة النهضة هو مشروع استراتيجي أبعد من مسألة ظرفية، مثل الانتخابات المقبلة».

هذا الاندماج، بحسب القيادي في حركة النهضة، محمد حديبي، يعني أن «هناك خريطة طريق مرحلتها الثانية بعد هذا الاندماج هي فتح التحالف أمام التيارات التي تتقاطع معها مدرستنا الفكرية السياسية، ثم التنسيق مع الشركاء السياسيين من

قبل انتخابات برلمان ٢٠١٧

إسلاميو الجزائر يسعون إلى الوحدة

وصل إليه التيار الإسلامي». وفي اليوم نفسه، أعلنت حركة النهضة، في بيان، أنه سيتم «استكمال مساعي التحالف الانتخابي مع باقي الشركاء السياسيين المتواصلين مع الحركة». ويتجه الحزبان إلى تنظيم مؤتمر يجمع قياداتهما من أجل تأسيس حزب جديد موحد.

وتتشكل خارطة التيار الإسلامي في الجزائر من ستة أحزاب رئيسية، هي: حركة مجتمع السلم (أكبر حزب إسلامي)، وجبهة العدالة والتنمية، بقيادة المعارض جاب الله، وحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني، وجبهة التغيير، وحركة البناء الوطني.

أصل هذه الأحزاب يعود إلى تشكيلين سياسيين ظهرتا عام ١٩٨٩، إثر بدء التعددية السياسية، بعد العمل السري في عهد الحزب الواحد، وتفرخت منهما أحزاب عدة خلال السنوات الأخيرة؛ بسبب الصراعات والانشقاقات، ما أدى إلى تراجع تأثيرهما في الساحة الجزائرية.

من صلب حركة مجتمع السلم، التي أسسها الراحل محفوظ نوحان (توفي عام ٢٠٠٣) وتنتمي إلى تيار الإخوان المسلمين، ظهرت ثلاثة أحزاب، هي: جبهة التغيير، وحركة البناء الوطني، وتجمع أمل الجزائر. فيما خرجت من حركة النهضة التاريخية، التي أسسها جاب الله، حزبان، هما: حركة الإصلاح الوطني، وجبهة العدالة والتنمية.

سابقاً، جرت محاولات لجمع أبناء التيار الإسلامي، سواء بالاندماج أو بتحالفات سياسية وانتخابية، لكن أغلبها فشل، باستثناء نجاح حركات مجتمع السلم والنهضة والإصلاح الوطني في تشكيل تحالف خلال الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٢، تحول إلى كتلة نيابية موحدة تضم خمسين نائباً من أصل ٤٦٢ في مجلس النواب. وتنتهي مهمة هذا التكتل مع انتهاء ولاية المجلس الحالي في نيسان المقبل، غير أن الأمين العام لحركة الإصلاح الوطني، النائب فيلالي غويني، وصف في حوار

فتح إعلان حزبين إسلاميين جزائريين اعترامهما الاندماج وخوض الانتخابات البرلمانية المقررة عام ٢٠١٧ بقواثم موحدة، شهية أبناء التيار الإسلامي لتشكيل تحالف سياسي واسع، وذلك بعد سنوات من انقسامات تراجع معها حضور ذلك التيار، وفي ظل قانون وضع قيوداً على خوض الانتخابات؛ ما يهدد بعض الأحزاب الإسلامية. وكشفت قيادات في أحزاب إسلامية جزائرية، عن اتصالات مكثفة لتوحيد المكونات السياسية الإسلامية كافة؛ لإنهاء حالة التشرذم، ومواجهة التحديات المشتركة، وتفادي ما تعتبرها «شروطاً قانونية تعجيزية» لخوض الأحزاب الانتخابات القادمة.

ففي التاسع من تشرين الثاني الماضي، أعلنت حركة النهضة وجبهة العدالة والتنمية موافقة قيادة الحزبين على مشروع اندماجي، لينتهي انقساماً دام ١٦ عاماً، عندما فجر ملف دعم ترشح (الرئيس الحالي) عبد العزيز بوتفليقة، لانتخابات الرئاسة عام ١٩٩٩، ما يسمى «حركة النهضة التاريخية» إلى جناحين.

فقد انقسمت الحركة وقتها إلى جناح داعم لترشيح بوتفليقة، بقيادة مكتب الحركة التنفيذي ومجلس الشورى، وجناح آخر رافض، بقيادة زعيم الحركة التاريخي عبد الله جاب الله، الذي انشق عن الحزب، وأسس حركة الإصلاح الوطني، ثم انشق عنها بسبب خلافات مع قياداتها، وأسس حزبه الثالث «جبهة العدالة والتنمية».

هذه الجبهة حصلت على سبعة مقاعد في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٢، بينما شاركت حركة النهضة ضمن «التكتل الأخضر»، وهو تحالف ضم أيضاً حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح الوطني، وحصد ٤٨ مقعداً، وحل ثالثاً بعد حزب جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي.

جبهة العدالة والتنمية قالت في بيان يوم الجمعة الماضي، إن الاندماج «قرار تاريخي يؤسس لمسار إنهاء واقع التشرذم وتعدد الكيانات، الذي

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

داؤنا و دواؤنا

الواجبات والأوقات

إن من واجب المؤمن أن يعرف قيمة الوقت، فالوقت هو حياة الإنسان في طفولته وهنوته، وشبابه وهرمه، وقوته وضعفه، وعطائه وشحّه، وما عمر ابن آدم إلا أيام كلما ذهب يوم ذهب بضعه.

والمؤمن أكثر الخلق إدراكاً لقيمة الوقت، لأنه يعلم أن الله تعالى يسأله يوم القيامة عن مسائل حياته الكبرى التي يفر من الحديث عنها أكثر العباد لأنها تذكرهم بيوم المعاد، وقد أوصحها النبي ﷺ في الحديث الذي يقول فيه: «لن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع خصال: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن علمه ماذا عمل فيه»، رواه الطبراني.

لذا فالتقي ضنين بوقته كضن الشحيح بديناره ودرهمه، فليس يرضى أن يمضي وقته سهلاً، لا في أمر دين ولا في أمر دنيا، كأن واعظاً في قلبه، أو وازعاً في نفسه ينأديه ويأمره بحسن استقبال كل فجر، وتشجيع كل مساء، وفي هذا يقول الحسن البصري: «ما من يوم ينشق فجره إلا وينادي مناد: يا ابن آدم! أنا خلق جديد وعلى عملك شهيد، فتزود مني فإني إذا مضيت لا أعود إلى يوم القيامة».

إن المؤمن لا يصيب همته في العمل الكسل ولا يفسد عزيمته في الانتفاع من الوقت الملل، ربي الصحابي أبو الدرداء ذات يوم وقد طعن في السن وهو يغرس شجرة جوز، فقال له بعض الناس أغرس هذه الجوزة وأنت شيخ كبير؟ وهي لا تثمر إلا بعد سنين؟ فقال وماذا علي أن يكون لي ثوابها، ولغيري ثمرتها؟ وشوهد رجل شيخ كبير وهو يغرس شجرة زيتون، فسئل عن فعله وقد أحنى عليه الدهر، وصار على شفا حفرة القبر! فقال: غرس لنا من قبلنا فأكلنا، ونغرس ليأكل من بعدنا!

ومن فقه قيمة الزمن أقبل على صالح العمل، وحرص على اختيار ما يعظم ثوابه في حياته وما يدوم أجره بعد مماته، كأن يقف وقفاً أو يعلم علماً، أو يغرس غرساً أو يجري نهراً، أو يحفر بئراً أو يبني مسجداً أو يترك ولداً صالحاً يدعو له.

إن تضييع الزمن خطيئة جليل، وتقويت الأوقات خسانته فادحات. كان الصالح من أمة محمد ﷺ يخشى قصر الأجل وطول الأمل، ويتهاى لتقدم قابض الأرواح فيغتنم دقائق الحياة وثوابها، ويترك من يختلس قسماً منها ويشاركه فيها، فلا يرضى أن يضيع لحظة من غير ذكر أو قرينة، وقد علم أن أهل الجنة لا يتحسرون إلا على ساعة مرت بهم في الدنيا ولم يدكروا الله فيها. وقد نقل عن عمر بن عبد قيس أن رجلاً استوقفه وطلب منه أن يبادل له الحديث فقال له: أمسك الشمس!

إن كان الذي يسرق المال والأعيان من حرزها مستحقاً للقطع، فإن الذي يسرق وقتك ويختلس يومك يستحق القطيعة إلا من السلام والتحية للخروج من اثم الهجرة!

نلتقي أناساً من مختلسي الأوقات فيملأون سمعنا باللعو الفارغ، والمقال العابت، ونبتلى بأقوام يكررون على مسامعنا قصصاً وأحداثاً لا يتوانون عن ترديدها في كل مجلس، ولا يخجلون من ذكرها كلما حطفتوا خطفة ترمز إليها، فالمراد عندهم أن يغتلوا منصات الخطاب محدثين، وأن تكون لهم سامعين منصتين! ونفجع برجال يسؤل لهم ضعف فكرهم وسداجة نفوسهم أن يخبروا بنا عباب الخواطر والأفكار، وسوالف الحوادث والأخبار، فلا يرقبون في وقتنا إلا ولا ذمة، وما ثم إلا كثرة الهذر وقيل الأوقات!

لله ذر الإمام حسن البنا إذ يقول: «الواجبات أكثر من الأوقات، فعاون غيرك على الانتفاع بوقته، وإن كان لك مهمة فأوجز في قضائها». إن من عرف قيمة الزمان أعرض عن فضول الكلام، واجتنب سقط المقال ولزم القصد والاعتدال، ومن لم يدع الفضول جنى عن العدل وما له من عذر مقبول. ■

تحالف دعم الشرعية بمصر يدعو لأسبوع «أزيحوا السيسي وبشار»

دعا التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب في مصر للخروج بمظاهرات تنطلق يوم الجمعة، دعماً للسوريين في مدينة حلب، للفقراء والمظلومين في مصر، تحت عنوان «أزيحوا السيسي وبشار»، ضمن الموجة الثورية «ارحل». وقال في بيان له: «بكل قوة رفضنا التفجير الإجرامي الذي طاول مقر الكاتدرائية بمنطقة العباسية، ونؤكد أن أول من يجب أن يحاكم هو الفشل الأمني، دون صرف النظر إلى تهم ملفقة وإعداد تشريعات جائرة، منها ما هو مرتبط بتوسيع المحاكمات العسكرية الباطلة».

وأضاف: «لم يعدم قتلة ثوار يناير، ولا من فض اعتصامي رابعة والنهضة، ولا ماسبيرو، ولا من دبر موقعة الجمل، وأقلت المئات من مرتكبي المجازر بحق المصريين من العقاب، ولم يحاكم مدبرو تفجير كنيسة القديسين، ولا قتلة شيماء الصباغ ولا سندس أبو بكر ولا آلاف غيرهما».

إلى ذلك، طالبت أربعون شخصية مصرية وعربية الدول الإقليمية والغربية بعدم التدخل في الشأن السوري، الذي يهدف إلى التفرقة بين الفصائل المقاومة، وإجبارها على الاستسلام».

وأعلنوا -في بيان لهم يوم الجمعة- استنكارهم للدعم «الذي يقدمه النظام الانقلابي في مصر لنظام بشار الأسد»، مطالبين «تركيا وقطر بدعوة دول مجلس التعاون الإسلامي للاجتماع؛ لوضعها أمام مسؤولياتها أمام الشعوب الإسلامية، ودعم الثوار السوريين، مادياً ومعنوياً».

وقالوا: «لقد أدمى قلوبنا ما يحدث لإخواننا في حلب من إبادة عرقية وطائفية، في مؤامرة دولية تشارك فيها روسيا وإيران ونظام السفاح السوري؛ لقتل وتهجير شعب سوريا»، مؤكداً أن الإداة لا تكفي في ظل الجرائم ضد الإنسانية والإبادة العرقية، التي يشارك فيها المجتمع الدولي ودول الجوار.

وحنوا الفصائل السورية على الوحدة والمقاومة، وحنوا شعوب العالم «على فضح الدور الروسي والإيراني في محاولتهما القضاء على حق الشعب السوري في حريته، وتدمير حلب والمدن السورية وتهجير أهلها واحتلالها».

وطالبوا المسلمين في العالم بضرورة دعم أهل سوريا بكل ما يستطيعون، مضيفين: «لا تياسوا، فقضيتنا ومقاومتنا عادلة، والنصر قريب، وسيصمد الثوار، وتبقى الثورة حتى تحقيق أهدافها». ■



الجماعة الإسلامية في بيروت تحتفل بذكرى المولد النبوي



ظننت أنه سيورثه، وهو الذي عندما مرت جنازة مولده ﷺ مولد حضارة وأمة انتقلت برسالة الإسلام من عبادة الحجر والتمر لتصبح أمة رائدة للأمم.

فأصبحت بنعمة إخواننا والحمد لله الذي جعل من مولد ﷺ مولد حضارة وأمة انتقلت برسالة الإسلام من عبادة الحجر والتمر لتصبح أمة رائدة للأمم. من أين أبدأ في الحديث عن صاحب المناسبة، وكل سيرته مسك وطيب، أعن حبه للعبادة، حيث كان يستشعر الراحة في الصلاة قائلاً: (أرحنا بها يا بلال)، ولئن حاول العدو الصهيوني أن يسكت صوت الأذان في القدس فلن يزيدنا هذا وأهلها سوى تمسكاً بشعائرننا، وقد فعل ربيهم أتاتورك مثل فعلتهم، وهما هي تركيا تعود لدينها وتستهدف في أمنها واقتصادها في إطار استهداف الإسلام في المنطقة، وكذلك فلسطين سنقوم بتحريرها ليعود مسجدها الأقصى ثالث مسجد تشد إليه الرحال من جديد بإذن الله. أم عن خلقه وحسن تعامله مع الناس وقد قال (ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى

نظمت الجماعة الإسلامية مهرجاناً في ذكرى المولد النبوي الشريف في قاعة قصر الأونسكو مساء الأربعاء بحضور ممثل سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية أمين الفتوى الشيخ أمين الكردي، ممثل رئيس مجلس الوزراء النائب عمار حوري، النائب الدكتور عماد الحوت، الأمين العام السابق للجماعة إبراهيم المصري، المدير العام لجهاز أمن الدولة ممثلاً بالمقدم أيمن محمود، رئيس المنتدى الإسلامي الوطني الأستاذ جميل قاطرجي، رئيس جمعية الواقع الأستاذ مصطفى بنوك، ممثل حزب الوطنيين الأحرار والحزب التقدمي الاشتراكي، ممثل شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الشيخ نزيه صعب، السادة أعضاء مجلس بلدية بيروت، مخابراتها، الوزير السابق الدكتور خالد قباني، النائب السابق د. زهير العبيدي.

بدأ الحفل بتلاوة من القرآن الكريم، ثم النشيد الوطني اللبناني. ثم كانت الكلمة لممثل مفتي الجمهورية الشيخ أمين الكردي، تحدث فيها عن ذكرى المولد، وعن النبي الذي أرسله الله رحمة للعالمين. وأكد فيها ضرورة الاقتداء بنبينا محمد ﷺ صاحب الذكرى، فهو ﷺ النور الذي جاءنا من عند الله، معرّجاً على أخلاق النبوة الواضحة في كل ميدان من ميادين الحياة. كما أثار واقع الأمة اليوم واجترأ عدوها عليها، لا سيما في حلب التي عاث فيها الأعداء قتلًا وتدميراً وتهجيراً.

بعدها تحدث النائب الدكتور عماد الحوت فقال: الحمد لله الذي أنعم علينا أن نكون من تلاميذ مدرسة محمد ﷺ، نتعلم فيها الوحدة في ما بيننا فقال سبحانه: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم

الجماعة الإسلامية والأحزاب في عكار تناقش الوضع في حلب

الأبرياء أو احترام للطفولة التي اغتال براءتها غياب الضمير العالمي. وبناءً عليه:

توجه المجتمعون إلى ما تبقى من ضامر عند الدول صاحبة القرار، أن يبادروا إلى وقف آلة القتل والدمار، فالظلم لا يؤلّد إلا القهر والدمار والإرهاب.

٢- يشجب المجتمعون تقاعس وصمت مجلس الأمن عن القيام بدوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وكذلك على خرق القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، كما يتساءل المجتمعون أين هي جامعة الدول العربية مما يحصل في سوريا عموماً حلب خصوصاً.

٣- يدين المجتمعون قتل الأبرياء الذين يسقطون على يد أنظمة حكم ومنظمات إرهابية في كل بقعة من بقاع عالمنا العربي الجريح في سوريا والعراق واليمن وليبيا وفلسطين المغتصبة، وآخرها التفجير الإرهابي الذي طال الكنيسة البطريركية في القاهرة.

٤- يتوجه المجتمعون إلى كل من شارك ولا يزال يشارك في تدعيم آلة الظلم والقهر والدمار وبخاصة ممن ساندوا النظام السوري في إرهابه، في سوريا، كما يتوجه المجتمعون إلى حزب الله بالعودة إلى لبنان والكف عن تماديه في المشاركة بعملية القتل والتدمير.

٥- يتوجّه المجتمعون إلى جيشنا اللبناني بالتحية والتقدير لدوره في حماية بلدنا من ويلات الحروب والفتن.

بدعوة من الدائرة السياسية للجماعة الإسلامية في عكار، عقد في مركزها اجتماع ضم ممثلي الأحزاب: أمين سر هيئة الاشراف والرقابة في تيار المستقبل وعضو المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في عكار المحامي محمد المراد - المنسق العام للقبوات اللبنانية في عكار الدكتور نبيل سركيس - رئيس الكتائب اللبنانية في إقليم الجومة والشفت الأستاذ روبر النشار - ممثل تيار العزم والسعادة في عكار الأستاذ محمد الحسين - ممثل عن منسقية القطيع في تيار المستقبل الدكتور أحمد بدر حسين - مسؤول حركة اليسار الديموقراطي في عكار الدكتور بري الأسعد - عضو المجلس الإداري لأوقاف عكار الأستاذ أسامة الزعبي - رئيس اتحاد بلديات التدريب الأوسط عبود مرعب - رئيس اتحاد بلديات وادي خالد الدكتور فادي الأسعد - نائب رئيس اتحاد بلديات وسط وساحل القطيع الشيخ يحيى الرفاعي - مسؤول الدائرة السياسية في الجماعة الإسلامية - عكار الدكتور كفاح الكسار وأعضاء الدائرة. بعد مناقشة الأوضاع العامة وخاصة ما يحصل في سوريا، أصدر المجتمعون بياناً جاء فيه:

في ظل صمت عربي ودولي غير مسبوق لأبشع جرائم الإبادة التي يتعرض لها شعب عربي، في مدينة امتدت جذورها في عمق التاريخ.

هي حلب، التي تستصرخ ضامراً الأمم، التي لطالما تغنت بحقوق الإنسان فيها، هي اليوم تنظر إلى أفظع الجرائم بحق الإنسانية دون أي اعتبار لحرمة دماء

من مستشفيات عكار.. الجماعة «مولدك نور ورحمة»



افتتحت الجماعة الإسلامية في عكار، أنشطتها بمناسبة ذكرى المولد النبوي بالتعاون مع «جمعية النجاة الاجتماعية» و«كشافة الإيمان الإسلامية»، بجولات على مستشفيات عكار.

كانت البداية من مستشفى (اليوسف)، مروراً بـ(رحال) ثم (خلف الحبتور) في منطقة حرار، ونهاية في المستشفى الحكومي، حيث تم توزيع الورود والحلوى والهدايا على المرضى، والطاقم الطبي، متمنين للمرضى الشفاء العاجل، داعين إلى الاقتداء برسول الله الذي يدخل الفرح والسرور على قلب المريض.

وقد رحبت المستشفيات بهذا النوع من الأنشطة التي يدخل الفرح والسرور على قلب المريض.

الأطفال والشيوخ ويعتدي على النساء ويمارس الإعدامات الميدانية. مخطئ من يظن أن النظام هو الذي يقاتل في حلب وغيرها، فما هو إلا أداة في خدمة أغراض الروس والإيرانيين ومشاريعهم، وإن فرار قوات النظام السوري بسهولة أمام قوات داعش في تدمر يذكرنا بفرار الجيش العراقي أمامها في الموصل في وقت سابق.. أم عن ثقته بربه وزرعه الأمل في نفوس صحابته في غزوة الخندق، حين ظن الأحزاب أنهم سيبيدون الرسول ﷺ ومن معه، وحاصروا المدينة من خارجها، ودفعوا يهودها للخيانة من داخلها، وسط كل ذلك يصرخ رسول الله ﷺ الله أكبر هزم كسرى، الله أكبر هزم قيصر، وهكذا ثوار سوريا الأبطال، كلهم ثقة بالله، ولئن خسروا معركة فهم لن يخسروا الحرب.

تعيش أمتنا ذكرى مولد رسول الله ﷺ وهي تمر بظروف صعبة، ولكنها كالمخاض الذي يسبق الولادة، ستخرج لنا جيلاً يتمسك برسالة الإسلام الخالدة، ويعيد لهذه الأمة مجدها ويحرر لها مقدساتها ويرد لها كرامتها.

وختم الحفل بوصلة تمثيلية لفريق «بيروت الفني» بعنوان «مولد النور».

٧٤٣ عاماً على وفاة «مولانا»:

قونيا تحيي ذكرى جلال الدين الرومي



بيروت تحتفي بذكرى «مولانا» واحتضنت بيروت يوم الجمعة طقوس الرقص الصوفي (ال دراويش المولوية)، بمناسبة وفاة المتصوف التركي المعروف جلال الدين الرومي، الملقب بـ«مولانا». ونظم الاحتفال بمساعدة المركز الثقافي التركي «يونس أمره»، بمسرح الأونيسكو في بيروت.

وحضر عدد من الهيئات الدبلوماسية والسياسية المناسبة التي نظمت لأول مرة، بنفس التوقيت بين بيروت وأنقرة، في الذكرى ٧٤٣ لوفاة «مولانا». وشارك في الاحتفال عدد من الشخصيات اللبنانية والتركية، إلى جانب فنيين وموسيقيين.

وقال جنكيز آر أوغلو، رئيس مركز يونس أمره، إن «الشعبيين اللبناني والتركي متقاربان في ثقافتهما، ولهما تاريخ مشترك طويل، وهو ما يجعل هذه المناسبة ضرورة ملحة». وأضاف: «لأول مرة نقيم هذه الحلقة في بيروت، ولا نعتبر الطريقة المولوية غريبة على لبنان، وإن كانت التكايا (مكان ينقطع فيه المتصوف للعبادة) قد اضمحلت، نهدف من خلال هذه المناسبة إلى أن ننشط الذاكرة اللبنانية بالطرق الصوفية».

واعتبر السفير التركي لدى لبنان، شاعاطي إرجيس، أن إحياء هذا النوع من المناسبات، بمثابة رسالة إنسانية، متطرقاً في الوقت ذاته إلى الأوضاع الصعبة التي تترج تحتها مدينة حلب السورية. وأوضح إرجيس، أنه «في ظل الأوضاع الإنسانية العسيرة التي تمر بها حلب خلال الأيام الأخيرة، نجد أن ذكرى وفاة جلال الدين الرومي هي دعوة لنبد العنف في دول المنطقة، ومراعاة القيم الإنسانية في كل الظروف».

وقال الكاتب المولوي الصوفي محمد فاتح شتلاق، الذي حضر من تركيا للمشاركة في المناسبة، إنه «لا سماحة في العالم كتلك الموجودة في الإسلام، ونحن نجد في حياة مولانا جلال الدين الرومي محبة ورحمة تعكس رسالة الإسلام الكبرى». وثمن استغلال هذه المناسبة لتحقيق التقارب بين الناس ونشر الخير في كل أرجاء العالم العربي.

وقال الشيخ محمود الخطيب، إن «مثل هذه الحفلات تعزز الروحية الدعوية التي يسعى إليها جلال الدين الرومي في حياته، وتسهم كذلك في نشر الحب والخير».

احتفلت تركيا بالذكرى ٧٤٣ لوفاة كبير المتصوفين في العالم الإسلامي، جلال الدين الرومي، المعروف بـ«مولانا»، وذلك من خلال تنظيم احتفالية «شب عروس»، وتعني ليلة العرس باللغة الفارسية، في مدينة قونيا وسط تركيا، ضمن برنامج إحياء المناسبة الذي استمر عشرة أيام واختتم مساء السبت.

ونظمت ولاية قونيا احتفالية تضمنت عرضاً للفرقة المولوية، نفذه دراويش متصوفون، يذكرون بطبيعة الكون، ومراحل الاتصال بالذات الإلهية، وسط حضور رسمي تركي وعربي وإسلامي.

تخللت الاحتفالية كلمات أشادت بالرومي وما قدمه للبشرية والفلسفة والإسلام، وتناولت الأفكار التي خرج بها وبقيت راسخة حتى يومنا هذا، كما ركزت الكلمات على ما يمثله الرومي من قيم أخلاقية، ودعوته للتسامح، وفكره في العشق الإلهي.

وألقي نائب رئيس الوزراء التركي نعمان قورتولموش كلمة خلال مشاركته بمراسم الاحتفال في قونيا، إلى جانب عدد آخر من المسؤولين السياسيين في البلاد، فضلاً عن الحضور الجماهيري اللافت.

وأشاد قورتولموش بخصال مولانا ودعوته للوحدة والتوحيد، مضيفاً: «أود أن أعبر عن حاجتنا الماسة إلى تلك الدعوة في أيامنا هذه». وأشار إلى أن احتفالات هذا العام تنطلق تحت شعار «وقت الوحدة»، وأن هذه الرسالة «ذات مغزى».

تجدر الإشارة إلى أن تركيا تحيي ذكرى وفاة الرومي من ٧ إلى ١٧ كانون الأول من كل عام، في ما يعرف بـ«شب عروس» بالفارسية أو ليلة العرس، التي كان ينتظرها الرومي.

ومولانا جلال الدين الرومي، من أهم المتصوفين في التاريخ الإسلامي، حيث أنشأ طريقة صوفية عرفت بالمولوية، ولقب بسلطان العارفين لما له من سعة في المعرفة والعلم، وأسس للمذهب المتخوي في الشعر، وكتب آلاف أبيات الشعر عن العشق والفلسفة.

ولد الرومي في مدينة بلخ بخراسان، في ٣٠ أيلول ١٢٠٧م، استقر في قونيا حتى وفاته في ١٧ كانون الأول ١٢٧٣، بعد أن تنقل طالبا العلم في عدد من المدن أهمها دمشق.

الجماعة الإسلامية في عكار تحتفل بالمولد النبوي



وأستاذة وممثلين عن الجمعيات الأهلية وحشد من أهالي المنطقة.

كلمة الاحتفال ألقاها الدكتور هيثم الرفاعي، وجاء فيها: «في مولد رسولنا الكريم ﷺ نتذكر أنه كان رسول العزة والعفة والكرامة، فلم يخضع لمغريات ولم يابه بشهوات، لقد كان رسول النصر والتفاؤل، فأحيا فينا الأمل حتى في زمن المحن، فهو الذي حوَّصر كما تحاصر حلب اليوم واليمن والعراق وفلسطين، ولكن بعد الحصار جاءت البشرية وجاء الانتصار.

تخلل الاحتفال أناشيد المدائح النبوية لفرقة المنشد الشامي منصور زعيتر. كما قدمت الدائرة الدعوية في الجماعة الإسلامية ولجنة الجومة درعين تكريميتين للشيخ الدكتور هيثم الرفاعي لنيله درجة الدكتوراه في العقيدة.

أقامت الجماعة الإسلامية في عكار احتفالاً بذكرى المولد النبوي الشريف وتضامناً مع أهل حلب، في مسرح مدرسة الجوهرة الإسلامية في بزبينا بعنوان «مولد نور ورحمة».

حضر الاحتفال: عضو المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى الأستاذ محمد مراد، ممثل الرئيس ميقاتي الأستاذ أسامة الزعبي، رئيس مجلس أمناء وقف مدرسة الجوهرة الإسلامية محمد شديد، رئيس الجمعية الحميدية الإسلامية خالد الزعبي، رئيس اتحاد بلديات وادي خالد الدكتور فادي الأسعد، مدير ثانوية العيون الرسمية عماد خضر، نائب مسؤول الجماعة الإسلامية في عكار الشيخ محمد العبدو، مسؤول الدائرة الدعوية في عكار الشيخ سعد فياض، أئمة وخطباء مساجد الجومة، رؤساء بلديات ومخاتير ومدراء مدارس،

الجماعة الإسلامية في جبل لبنان تلتقي «التيار الوطني الحر»



الإسلامية ضروري في هذه المرحلة التي تشهدها المنطقة، لما فيه من مصلحة وطنية سوف تنعكس تلقائياً على أبناء المنطقة، وتفتح أبواب التلاقي بين مختلف الأطراف على الساحة الداخلية.

بدوره بارك المهندس محمد قدامح للتيار الوطني الحر وصول العماد ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، كما تقدم للتيار بمعايدة بمناسبة الأعياد المجيدة القادمة، مؤكداً أن لبنان هو مثال للعيش المشترك بين جميع أبنائه، مؤكداً أن حرص الجماعة على الانفتاح على جميع القوى والأحزاب اللبنانية هو حرص على الحفاظ على هذا العيش المشترك.

كما تداول الوفد بالأوضاع السياسية في البلاد عموماً والشوف خصوصاً، وما آلت إليه التشكيكة الحكومية. وشدد الحاضرون على ضرورة استمرار هذه اللقاءات لما لها من مصلحة للبلد. ■

زار وفد من الجماعة الإسلامية في جبل لبنان برئاسة رئيس مجلس المحافظة في جبل لبنان المهندس محمد قدامح، يرافقه المسؤول السياسي الحاج عمر سراج وأعضاء اللجنة السياسية، مساء السبت ٢٠١٦/١٢/١٧ مكتب «التيار الوطني الحر» في الدامور، حيث كان في استقبالهم مسؤول التيار في الشوف المهندس بدري سالم منسق قضاء الشوف وأعضاء المنسقية: خليل حمادة، كاتيا كيوان، جوني خوري، حكمت بو عبدو، والمحامي طارق الخطيب.

بداية رحب المهندس بدري سالم بوفد الجماعة، مشدداً على حرص التيار على التواصل والالتقاء مع جميع أبناء الوطن خاصة في هذا الوقت، مشدداً على السياسة الانفتاحية للتيار على مختلف الأفرقاء والأحزاب السياسية، مؤكداً أن التفاهم مع الجماعة

الأمين العام للمؤتمر القومي - الإسلامي يزور الجماعة الإسلامية



قام الأمين العام للمؤتمر القومي - الإسلامي الأستاذ خالد السفياني بزيارة الجماعة الإسلامية بمركزها في بيروت، ومعه الدكتور أسامة محيو، وذلك صباح الخميس ٢٠١٦/١٢/١٥، حيث التقى الأمين العام السابق للجماعة الإسلامية (إبراهيم المصري) ومعه الشيخ أحمد العمري مسؤول ملف القدس في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين. ناقش الطرفان الظروف التي تعاني منها المنطقة والمشاكل التي تسودها، والإشكاليات التي يمكن أن تطرح في المؤتمر العام القادم.

أقامت القوى الإسلامية في صيدا ومخيماتها وقلعة تضامنية مع حلب الجريحة، استنكاراً للمجازر التي تقتربها آلة القتل الروسية والإيرانية والمليشيات العاملة معهما، وذلك في مسجد الحسين في صيدا بعد أن ألغت الجماعة الإسلامية حفلها الختامي لحملة «الرحمة المهداة» بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف.

القوى الإسلامية في صيدا ومخيماتها تتضامن مع حلب



تقدم الحضور لفييف من العلماء وممثلي القوى والهيئات الإسلامية وحشد من الجماهير، وتحدث في اللقاء إمام المسجد الشيخ محمد الشيخ عمار، ممثل

أقامت القوى الإسلامية في صيدا ومخيماتها وقلعة تضامنية مع حلب الجريحة، استنكاراً للمجازر التي تقتربها آلة القتل الروسية والإيرانية والمليشيات العاملة معهما، وذلك في مسجد الحسين في صيدا بعد أن ألغت الجماعة الإسلامية حفلها الختامي لحملة «الرحمة المهداة» بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف.

تقدم الحضور لفييف من العلماء وممثلي القوى والهيئات الإسلامية وحشد من الجماهير، وتحدث في اللقاء إمام المسجد الشيخ محمد الشيخ عمار، ممثل

مدارس الإيمان تشارك في مؤتمر حول السلامة المرورية



مدارس الإيمان فقدت أيضاً أحد خريجيه وهو الطبيب محمد العجم، إثر حادث أليم في منطقة البحصاص بطرابلس. أضاف علوش: «ومع إيماننا بالقضاء والقدر، لكننا نؤمن أيضاً بأن الإهمال هو جريمة بحق الوطن والمواطن بذات الوقت، فالأسباب في كلتا الحادثتين تعود للإهمال وفقدان أبسط شروط السلامة المرورية، الأمر الذي يحتم علينا عدم السكوت عليه، داعياً الدولة إلى أن تهتم بأمور المواطنين وممتلكاتهم. وأعلن علوش أن مدارس الإيمان تدرّس طلابها مادة ضمن مناهجها الدراسية عنوانها «السلامة العامة» تهدف إلى تربية طلاب وطالبات مدارس الإيمان على مفاهيم السلامة العامة بكافة نواحيها ومنها السلامة المرورية.

وفي الختام تمنى الشيخ مصطفى علوش النجاح وتحقيق أهداف هذا المؤتمر الغني بالطروحات والدراسات التي تحقق مفاهيم السلامة المرورية، والذي يبرز أيضاً دور البلديات والمؤسسات التربوية في سبيل تحقيقه.

شاركت مدارس الإيمان الإسلامية في الشمال، التابعة لجمعية التربية الإسلامية، ممثلة بالشيخ مصطفى علوش، في المؤتمر الذي نظّمته جمعية «سوشيل واي» حول «السلامة المرورية... دور البلديات والمدارس»، الذي أقيم تحت شعار: «معاً لوقف عذاب الموت على الطرق»، برعاية محافظ الشمال القاضي رمزي نهرا، وبالتعاون مع المجلس الوطني للسلامة المرورية، وبالشراكة مع جمعية «نورث رايدرز»، والأكاديمية اللبنانية للسلامة المرورية، ونقابة المهندسين، في قاعة المحاضرات في نقابة المهندسين بطرابلس.

وقد شاركت مدارس الإيمان في ورشة العمل التي عالجت موضوع دور البلديات في تعزيز السلامة المرورية، حيث قدم الشيخ مصطفى علوش شهادة حية حول حادثة استشهاد المربية رنا دندشي، التي فقدتها مدارس الإيمان، فكانت مصيبة على الهيئتين التعليمية والإدارية والطلاب في مدارس الإيمان وعلى عائلتها ومدينة طرابلس بالعموم، مشيراً إلى أن

الجماعة في البقاع تقيم مهرجاناً إنشادياً



أقامت الجماعة الإسلامية في البقاع عصر يوم الأحد مهرجاناً إنشادياً في مركز الأبرار التربوي - جب جنين تحت عنوان «بين المولد والمسرى حكاية أذان». افتتح المهرجان بأيات من الذكر الحكيم تلاها الدكتور علي الغزاوي شيخ قراء البقاع، وتخلل المهرجان

كلمة الجماعة ألقاها الشيخ سامي الخطيب رئيس دائرة التعبئة في الجماعة، وأحيا المهرجان المنشد بلال الأحمد والمنشد طالب ورفقة نغم الشرق بإشراف الأستاذ عبد الرحمن الساسة، وقدم المهرجان الشيخ عبد الرحمن القادري مسؤول قسم الدعوة في الجماعة.

لا تنتصر الثورات بالانتقام!

بقلم: أواب إبراهيم

مشكلات كثيرة تعصف بأبناء عالمنا العربي والإسلامي. إحدى هذه المشاكل هي التباين والتفاوت الكبيرين في تقييم الأمور والنظرة إليها. فما يعتبره البعض انتصاراً يعتبره آخرون هزيمة، وما يقيمه البعض على أنه إيجابي يقيمه البعض الآخر بشكل سلبي، ومن يجد في شيء مصلحة ما، يجد فيه آخرون مفسدة، وهكذا.. مشكلة أزلية تكشف الأيام أنها لن تجد حلاً في المستقبل القريب، بل إنها تزداد استفحالاً وتعقيداً، هي مشكلة رغم بساطتها من حيث الشكل، إلا أن لها انعكاسات خطيرة، وتؤدي لنتائج سلبية كثيرة، تساهم في تشويه الصورة، بعد أن يختار خصوم الأمة الصورة السلبية التي تناسبهم، خاصة أن البعض يصبر على عدم التفكير بمآلات الأمور وما يمكن أن تؤدي إليه، ويكتفي بالنتائج المباشرة. ليس هذا فحسب، بل إنه يوجه سهام النقد والتشهير والتشكيك والتجريح باتجاه كل من يملك وجهة نظر تختلف عن وجهة نظره. مناسبة هذه المقدمة، هي اغتيال السفير الروسي أندريه كارلوف في أنقرة قبل أيام، التي شكلت مناسبة جديدة كشفت حجم التباعد والتناقض في نظر أبناء الأمتين العربية والإسلامية للأمر، وقدمدت نموذجاً جديداً لحالة الانفضالات الفكرية التي يعانون منها، وفضحت إخفاق شريحة من العرب والمسلمين في تقييم الأمور، وفشلهم في التفريق بين المصلحة والمفسدة.

ففي حين شكل اغتيال السفير الروسي في أنقرة والصورة المروعة التي تناقلها العالم للحادث مناسبة للبعض كي يحتفلوا بالنصر المؤزر الذي تحقق، على اعتبار أن قتل السفير يشكل انتقاماً لألاف الضحايا الذين سقطوا جراء الغارات الجوية التي نفذتها الطائرات الروسية على مناطق فوق سوريا، وأن الله استجاب دعاء النكالي والأرامل والأطفال بالانتقام من آلة القتل الروسية من خلال قتل سفيرها في أنقرة.. وما زاد في حدة الاحتفالات أنها أعقبت الضربة الموجعة التي تلقتها المعارضة بانسحابها من حلب، وخضوعها لشروط النظام وحلفائه، وبالتالي كان طبيعياً - بالنسبة للبعض - أن يشكل اغتيال السفير الروسي في أنقرة مناسبة للاحتفال والاحتراف، لاسيما أن الشخص الذي قتل السفير أعلن بلغته التركية أن ما قام به هو انتقام لأبناء حلب، وقال بشكل واضح: «نحن نموت في حلب وأنت تموت هنا». هي النتيجة المنطقية والمباشرة للحادث، وقد تبنى كثيرون هذه النظرة القاصرة بإشادتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي ببطولة مطلق النار على السفير الروسي ومنحوه أرقى القاب البطولة والشجاعة والجهاد والشهادة بعد مصرعه. لكن نظرة من زاوية أخرى تكشف أن اغتيال السفير الروسي كان ضربة موجعة للثورة السورية، وأن آثاره على الثورة وأبنائها سوف تكون سلبية، وإذا أردنا التزام سياسة الانتقام التي فرح بها البعض، فإن بإمكان الطائرات الروسية الانتقام لمقتل سفيرها بارتكاب المزيد من جرائم القتل والتدمير والتشريد بحق السوريين، والكلفة لن تكون لصالحهم بالتأكيد.

الثورة السورية ليست بحاجة لمن ينتقم لها، وأبناء حلب الذين قتلوا وشردوا لا تكون مساندتهم ودعمهم بقتل وتشريد غيرهم، هم يريدون من يقف إلى جانبهم ويساهم في إنهاء معاناتهم وتشبيتهم في أرضهم، يريدون من يؤمن لهم سقفاً يعيشون تحته يقيهم برد الشتاء، لا لمن يقتل باسمهم. فقتل السفير الروسي في أنقرة لن يعيد إحياء شهيد، ولن يخفف من ألم جريح، ولن يرحم معتقلاً من سيات جلاذيه، ولن يعيد بناء منزل مهدم. انعكاسه الوحيد هو إطالة أمد معاناة السوريين، واستمرار سياسة القتل والتشريد والتدمير التي ينتهجها النظام وأعوانه، الذين سيجدون في مقتل السفير الروسي مبرراً للمزيد من الإيغال بدماء السوريين وارتكاب المزيد من الجرائم بحقهم.

الثورة السورية متضررة كذلك من تأثير مقتل السفير الروسي على العلاقات التركية الروسية، التي عادت الحرارة إليها بعدما نجحت في تجاوز قطوع إسقاط تركيا للطائرة الروسية نهاية العام الماضي. فتركيا هي بوابة الثورة إلى الخارج، وما يضر تركيا سينعكس حكماً على قدرتها في تقديم الدعم والمساندة للثورة السورية.

لا تنتصر الثورة بالانتقام، بل بالعقل والحكمة، والسعي لتأمين مصحتها ومصلحة أبنائها ■



كلية طيبة

تحية «للجماعة الإسلامية»

إبراهيم المصري، رائد الإعلام الإسلامي في لبنان والوطن العربي، ندعو له بدوام الصحة والعافية أطال الله عمره.

إن للجماعة الإسلامية دوراً مهماً على الساحة الوطنية والسياسية والإسلامية، ما جعلها تستحق بجدارة أن يكون لها أكثر من نائب في بيروت وطرابلس والضنية وعكار.. نظراً لكونها تمثل الشارع الإسلامي اللبناني بصديق وإخلاص.

يسرني ان اغتنم هذه الفرصة لأعلن عن قرب انتهاء كتابي الثاني بعنوان: الحركات والجمعيات والشخصيات الإسلامية في طرابلس والشمال، وهو كتاب يضم ستين مقابلة مع شخصيات إسلامية فاعلة، بعد كتابي الأول «الثقافة شمالاً» الذي يضم عشرات المقابلات الثقافية والأدبية، وهو ضمن سلسلة كتب تحت عنوان «أربعين سنة صحافة» التي لاقت ترحيباً في الأوساط الثقافية، ونأمل أن يحظى كتاب الحركات الإسلامية برضى المعنيين.

أيها الإخوة الأفاضل... لا يسعني إلا أن اغتنم مناسبة الجمعة ١٩ كانون الأول ٢٠١٦ الذي تصادف ذكرى مرور عشر سنوات على استشهاد ولدنا ماجد يوم الجمعة ١٩ كانون الأول ٢٠٠٦، وهو رقيب أول في الجيش اللبناني - فوج الهندسة، الذي فك عبوات الألغام والقنابل العنقودية ليكون قدر الله في ذلك اليوم ليرتفع شهيداً إلى جنان الخلد بإذن الله.

اننا نعتبر تكريم الجماعة الإسلامية لنا (كإعلاميين) بمثابة حافز لأن نجدد نشاطنا ونعقد العزم على متابعة دورنا في رفع مطالب طرابلس المحرومة المزمته منذ أربعة عقود، والعمل على محاربة أعداء المدينة الذين يتهمونها بالإرهاب، لنؤكد اعتدال هذه المدينة وحرصها على العيش الواحد. ورغم ذلك لم تحظ بأي اهتمام من الوزارات المختلفة ومؤسساتها، وحرمت المشاريع الإنمائية لصالح مناطق محظوظة وأملنا كبير بأن يتعاون الإعلاميون في طرابلس على صون حقوقها بعد ان تناسى معظم نوابها دورهم المطلوب. ■

عبد القادر الأسمر

أيها الأخوة الأفاضل، انه لمجلس كريم برد الجميل والوفاء لمخضرمي الصحافة في طرابلس، بعد ان قضينا ما يزيد على أربعين سنة في مهنة البحث عن المتاعب بإخلاص وتفان، عسى أن نكون قد أدبنا واجبنا على الصعيدين الثقافي والإسلامي.

لقد قضيت أربعة عقود في الصحافة الثقافية والصحافة الإسلامية، وأنجزت بفضل الله مئات التحقيقات والحوارات والتقارير والمقالات، وحاورت مئات الشخصيات الثقافية والإسلامية، فأشكر للجماعة الإسلامية تكريمها لنا، ولا أغالي إذا ما أشرت إلى أن الجماعة الإسلامية هي كبرى الحركات الإسلامية وأكثرها تالقاً وحضوراً في المجتمع الطرابلسي وسائر أنحاء لبنان، وخاصة لدورها الدعوي والسياسي والوطني بكل حكمة ووعي ووسطية واعتدال، ما أهلها لأن تكون من مصاف الأحزاب اللبنانية الكبرى التي تضم المثقفين والخلوقين المنتشرين في مختلف المناطق اللبنانية، الذين أكدوا حضورهم عبر المؤسسات الراسخة ومنها:

جمعية التربية الإسلامية المشرفة على مدارس الإيمان الإسلامية، والدور الريادي الذي لعبته هذه المدارس في تكوين شخصية الطالب الإسلامية، وهو ما كنا نفتقره قبل عقود.

أما الجمعية الطبية الإسلامية التي نمت بسرعة وتفوق أسعافها على سائر الإسعافات سرعة وحضوراً وعلاجاً. ورابطة الطلاب المسلمين، حيث جمعت آلاف الطلاب المسلمين التي عززت حضورهم وأهميتهم ودورهم في الثانويات والجامعات المختلفة، وجمعية النجاة الاجتماعية الخاصة بالأخوات والسيدات.

وأذاعة الفجر التي يزداد انتشارها يوماً بعد يوم، ومستشفى دار الشفاء التي سدّت ثغرة كبيرة في المجتمع الطرابلسي. أما مركز الدعوة الإسلامية الذي انشئ مؤخراً ليستوعب معظم هذه المؤسسات، فانه سيصبح ركناً اجتماعياً مميزاً في طرابلس.

ولا يمكن أن ننسى مجلة الأمان الأسبوعية، التي يشرف على تحريرها الأمين العام السابق للجماعة الإسلامية الأخ

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	الجمعة		الخميس		الأربعاء		الثلاثاء		الاثنين		الأحد		السبت	
	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د
الجمعة	١	٣٠	٥	٤٣	٦	٤٠	١١	٣٧	٢	٣٤	٤	٣٠	٦	٢٥
الخميس	٢	٢٩	٥	٤٢	٦	٣٩	١١	٣٦	٢	٣٣	٤	٢٩	٦	٢٤
الأربعاء	٣	٢٨	٥	٤١	٦	٣٨	١١	٣٥	٢	٣٢	٤	٢٨	٦	٢٣
الثلاثاء	٤	٢٧	٥	٤٠	٦	٣٧	١١	٣٤	٢	٣١	٤	٢٧	٦	٢٢
الاثنين	٥	٢٦	٥	٣٩	٦	٣٦	١١	٣٣	٢	٣٠	٤	٢٦	٦	٢١
الأحد	٦	٢٥	٥	٣٨	٦	٣٥	١١	٣٢	٢	٢٩	٤	٢٥	٦	٢٠
السبت	٧	٢٤	٥	٣٧	٦	٣٤	١١	٣١	٢	٢٨	٤	٢٤	٦	١٩